دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة
(دراسة حالة المنطقة الحرة بمصراتة - ليبيا)
(2000– 2020م)

أ.محمد عبـد الهادي محمد القبي

طالب دكتوراه – كلية الاقتصاد – جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

تهـدف الدراسـة إلى التعـرف عـلى المنطقـة الحـرة بمدينـة مصراتـة الليبيـة ودورهـا في تنشـيط حركـة التجـارة الداخليـة والخارجيـة بالنسـبة لليبيـا، وتنبـع أهيمـة الدراسـة مـن أهميـة المدينـة نفسـها ودورهـا في تنشـيط حركـة التجاريـة، اسـتخدمت الدراسـة المنهـج الوصفـي التحليـلي باسـتخدام دراسـة الحالـة ، بحيـث تـم الاعتـماد عـلى المراجـع والمصـادر التـي تطرقـت لموضـوع المناطـق الحـرة بشـكل عـام ، وأعتمـد المنهـج التحليـلي في تحليـل بعـض المـؤشرات الاقتصاديـة للمنطقـة الحـرة بمصراتـة بحسـب بيانـات حركـة النشـاط الاقتصـادي بهـا .وقـد أظهـرت النتائـج أن المنطقـة الحـرة بمصراتـة منـذ إنشـائها لا زال النشـاط التجـاري فيهـا أكـثر مـن أي نشـاط أخـر كنشـاط الصناعـات التصديريـة.

الكلمات المفتاحية : المناطق الحرة ، التجارة ، المنطقة الحرة بمصراتة ، ليبيا .

The role of free zones in stimulating trade Case study of the free zone in Misurata ,Libya (2000- 2020 AD)

Mohamed Abdulhadi Algubbi

Abstract:

The study aims to identify the free zone in the Libyan city of Misrata and its role in activating the internal and external trade movement for Libya .The importance of the study stems from the importance of the city itself and its role in activating the commercial movementAnd the sources that dealt with the issue of free zones in general ,and the analytical approach was adopted in analyzing some economic indicators of the free zone in Misurata according to the data of the movement of economic activity in it.The results showed that the free zone in Misurata ,since its inception ,still has more commercial activity than any other activity ,such as the activity of export industries.

Keywords: free zones ,trade ,free zone in Misrata ,Libya.

المقدمة :

لقد واجه تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق القروض والإعانات الأجنبية مشاكل عديدة واتجهت الأنظار إلى الاستثمار الأجنبي كوسيلة لتمويل التنمية لا يترتب عليها التزامات سياسية واقتصادية في المستقبل . وقد برزت فكرة إنشاء المناطق الحرة كنوع من أنواع الاستثمار يُحفز الاقتصاد من خلال أثارها الاقتصادية الهامة والتي تظهر من خلال تحسين وتنشيط حركة التبادل التجاري وزيادة النقد الأجنبي وتنمية الأقاليم النائية ودورها في تفعيل النشاط الاستثماري في القطاع التجاري والصناعي والخدمي .

كل هذه أسباب دعت دولة ليبيا إلى الدخول في هذا الميدان بإنشاء المنطقة الحرة بمصراتة للمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالبلاد ، حيث تتمتع المناطق الحرة بإعفاءات جمركية وإعفاءات أخرى تساهم في توسيع نطاق التجارة الخارجية ومن ثم جاء هذا البحث لبحث مدى مساهمة المنطقة الحرة بمصراتة في تنشيط تجارة العبور وتوفير النقد الأجنبي .

مشكلة البحث :

رغم أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي مُميز ، تمتد رقعتها الشاسعة من وسط أفريقيا الشمالي حتى مرتفعات وسط القارة الأفريقية ، وتربط بين القارتين الأوروبية والأفريقية ، وتُطل ليبيا على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله قرابة 1900 كم شمال القارة الأفريقية إلا أن المنطقة الحرة بمصراتة لم تحقق أرقاماً قياسية في معدلات التبادل التجاري بالرغم من توفر كافة المميزات والكفاءات التي تساعد على ذلك ، وتتمثل معرفة مساهمة المنطقة الحرة بمصراتة في زيادة موارد

الدولة من تجارة العبور وذلك من خلال السؤالين التاليين :

1.ما هو حجم مساهمة المنطقة الحرة بمصراتة في تنشيط حركة التجارة ؟

2.هل ساهمت المنطقة الحرة بمصراتة في إنشاء قطاع تجاري متقدم ؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث من أهمية نظام المناطق الحرة وأثرها على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إيضاح حقيقة وأبعاد هذا النظام وما يمكن أن يخلفه من أثار ونتائج مختلفة على المجتمع .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على المنطقة الحرة بمصراتة ودورها في تنشيط حركة التجارة والمكاسب والمنافع المتوقعة ، والتعرف على العوامل التي من الممكن أن تؤدي إلى نجاح هذه المناطق بشكل عام والقيود المفروضة عليها والعقبات التي تعترضها لا سيما في المنطقة الحرة بمصراتة مع بيان الكيفية التي تواجه بها هذه العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها .

فروض البحث :

الفرض الأول : تواجه المنطقة الحرة بمصراتة عدة عقبات في ليبيا أبرزها عدم الاستقرار الاقتصادي واستمرار السياسات الاقتصادية على ما هي عليه منذ إنشائها حتى نهاية 2010م ، وإلى عدم الاستقرار السياسي منذ سنة 2011م .

الفرض الثاني : يرتبط نجاح المنطقة الحرة بمصراتة في إنشاء نظام تجاري متقدم بمدى توفر البنية الأساسية والإدارة الكفؤة والتخطيط الجيد .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة الذي ساعد في تحليل البيانات واستنباط النتائج المتعلقة بالمشكلة المطروحة في البحث ، وتبعاً لطبيعة الموضوع تم استخدام المنهج التاريخي لإبراز نشأة المنطقة الحرة بمصراتة وسرد وقائع تطويرها .

مفهوم المناطق الحرة :

ليس هناك اتفاق على تعريف مُحدد للمنطقة الحرة ، والتشريعات المختلفة للدول التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم لم تضع تعريفاً مُحدداً للمنطقة الحرة ، وإنما وضعت تحديداً لحدود المنطقة أو الإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين لمجالات النشاط التي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق .

ففي ليبيا تُعرّف المناطق الحرة بأنها «المناطق التي تنشأ في الموانئ والمطارات داخل نطاق الرقابة الجمركية أو في داخل البلاد ، وتتمثل في رقعة الأرض ، وتحاط بسياج ، ويتم تقسيمها وإعدادها في إطار خطة الدولة ، ويُصرح داخلها بإقامة مشروعات خاصة برؤوس أموال أجنبية أو وطنية أو مشتركة ، وتعتبر من الناحية القانونية خارج إقليم الدولة»[1] . وفي التشريع الأردني الصادر

عـن مؤسسـة المناطـق الحـرة مـن خـلال القانـون رقـم 32 لسـنة 1984م في المـادة الثانيـة أن المناطـق الحـرة هـي «جـزء مـن أراضي المملكـة الأردنيـة محـدد ومسـور بحاجـز فاصـل توضـع فيـه البضائـع لغايـات التخزيـن والتصنيـع مـع تعليـق اسـتيفاء جميـع الضرائـب والرسـوم المُترتبـة عليهـا ، وتعتـبر البضائـع وكأنهـا خـارج المملكـة»[2] . وتُعـرف المناطـق الحـرة في سـوريا بأنهـا «أجـزاء مـن الأرض الوطنيـة محـددة ومسـورة وتعتـبر منطقـة حيـاد جمـركي بحيـث لا تخضـع السـلع الداخلـة إليهـا مـن الخـارج للرسـوم الجمركيـة ولا تنطبـق عليهـا الأنظمـة والقيـود الاقتصاديـة أو الأنظمـة السـارية داخـل القطـر ، ويمكـن إجـراء عمليـات صناعيـة عـلى المـواد والسـلع الداخلـة إليهـا وجميـع هـذه العمليـات مُعفـاة مـن الضرائـب باسـتثناء البـدلات المتوجهـة لصالـح المؤسسـة العامـة للمناطـق الحـرة»[3]. وتُعـرف في الجزائـر بأنهـا «مسـاحات حدودهـا مضبوطـة وتمـارس فيهـا أنشـطة صناعيـة وتجاريـة وخدمـات طبقـاً للـشروط الـواردة في المـواد 25 إلى 34 مـن المرسـوم التشريعـي رقـم 12-93 المـؤرخ في 05 أكتوبـر 1993م ، ويمكـن أن تشـتمل أرض الأسـاس عـلى مطـار أو ملـك وطنـي مينـائي أو تقـع بالقـرب مـن ميناء أو مطـار أو منطقـة صناعيـة ، وإذا تضمنـت المنطقـة الحـرة ، كليـاً أو جزئيـاً ، ميناء أو مطـار يبقـى التشريـع والتنظيـم في مجـال الأمـلاك الوطنيـة المينائيـة أو المطاريـة مُطبقـين عليهـا ، لا سـيما فيـما يخـص المهـام المرتبطـة بممارسـة صلاحيـات السـلطة العموميـة»[4] . ومـن المتعـارف عليـه في مـصر أن المنطقـة الحـرة «تقـام عـلى مسـاحة مـن الأرض محاطـة بالسـياج وتقـع داخـل الحـدود الجمركيـة الوطنيـة ، والمنطقـة الحـرة في الغالـب تجـاور أو تدخـل في نطـاق ميناء بحـري أو جـوي ، وفيهـا يتـم اسـتقبال السـلع والمنتجـات دون إخضاعهـا للإجـراءات الجمركيـة العاديـة التـي تخضـع لهـا السـلع المسـتوردة مـن الخـارج إلى داخـل الدولـة ، وهـذه الدولـة لا تحصـل عـلى رسـوم عـن تلـك السـلع والمنتجـات إلا إذا سُـحِبت كـواردات للسـوق المحـلي سـواء ظلـت عـلى حالتهـا عنـد إدخالهـا للمنطقـة الحـرة أو اتخـذت شـكل أخـر نتـج عـن عمليـات تشـكيلية أو تحويليـة صناعيـة أجريـت عليهـا»[5] .

كـما تُعـرف المناطـق الحـرة بأنهـا «جـزء مـن أراضي الدولـة الداخلـة في حدودهـا السياسـية ، ولكنهـا تعتـبر أجنبيـة في نظـر القانـون الجمـركي فقـط ، فـلا يـسري عليهـا ، وهـذه الأراضي لا تخضـع للقيـود الجمركيـة والاسـتيرادية والتصديريـة والنقديـة فيـما يتعلـق بأعمالهـا التجاريـة والصناعيـة والماليـة مـع العـالم الخارجـي ، إذ أنهـا تـزاول بحريـة تامـة تـداول السـلع بمـا يسـمح للـمال العـربي والأجنبـي بالاسـتثمار فيهـا مُتمتعـاً بأكـبر المزايـا والضمانـات ، وذلـك تشـجيعاً للتجـارة الدوليـة ولتسـيير سـبل التنمية الاقتصاديـة وتدعيـماً للعلاقـات الاقتصاديـة الدوليـة وإسـهاماً بفاعليـة في تقـدم الشـعوب ورخائهـا، وكل هـذا طالمـا تحقـق لهـذه المناطـق مُقومـات نجاحهـا مـن نظـام سـليم وسـلامة في التطبيـق ، وموقـع جغـرافي ممتـاز ، ورأس مـال متدفـق ليُسـتثمر ، ومشروعـات ملائمـة ، ومزايـا وضمانـات وحمايـة بفاعليـة، وسـبل للاتصـالات والتحـركات المُيـسرة»[6] . ويرجـع هـذا الاختـلاف مـا بـين الباحثـين فيـما يخـص تحديـد وضبـط مفهـوم المناطـق الحـرة إلى عـدة أسـباب أهمهـا : اتسـاع وتطـور نشـاطات المناطـق الحـرة وتعـدد وتنـوع أهدافهـا السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة لـكل دولـة عـلى حـده ، وبالتـالي يلاحـظ أنـه لم يكـن هنـاك أتفـاق عـلى مفهـوم واحـد شـامل للمناطـق الحـرة ، وهـذا يرجـع إلى التشريعـات والقوانـين

التي نظمت عمل المناطق الحرة والتي لم تضع تعريفاً مُحدداً بل وضعت مجموعة من الأسس والقواعد للعمل بها داخل المناطق الحرة .وحاول معهد التنمية للمغرب العربي تطوير مفهوم المناطق الحرة ، فقد قام باستبدال التسمية من المنطقة الحرة إلى تسميتها بالمنطقة الاقتصادية الحرة ، وذلك سعياً من المعهد في أن يستوعب المفهوم مُختلف أنواع المناطق ، وحرصاً منه على إبراز دلالات هذا المصطلح الجديد كالتالي :[7]

المنطقة :

تعني مساحة أو إقليم أو فضاء معين مُحدد جغرافياً وإدارياً .

الاقتصادية :

على أساس أن النظام الذي تتخصص فيه المنطقة الحرة يتعلق بالأنشطة ذات الطابع الاقتصادي من تجارة وصناعة وخدمات .

الحرة :

الحرية داخل المنطقة مقارنة بالقيود والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية الجاري العمل بها داخل البلد المُضيف لها ، حيث تمنح للمستثمر حوافز تتناسب مع طبيعة النشاط من خلال تخفيض أو إلغاء كل تلك القيود والتعقيدات . وفي جميع الأحوال فإن هذه الحرية تكونمشروطة بتحقيق جملة من الأهداف التي تتماشى مع طبيعة النشاط الممارس داخل المنطقة.[8] ومن جهة أخرى فإن المناطق الحرة لها عدة أشكال تعددت من خلالها تعريفات المنظمات الدولية الخاصة حول تحديد مفهوم هذه المناطق ، وفيما يلي نعرض بعض منها : وصف البنك الدولي المناطق الاقتصادية الحرة أنها «مناطق تقام على مساحات من عشرة إلى ثلاثمائة هكتاراً مُخصصة للصناعات الموجهة للتصدير ، وتعمل هذه الصناعات من خلال سياسات وبيئة تتميز بالحرية والشفافية»[9] .وتعرفها منظمة العمل الدولية بأنها «مناطق تهدف إلى جذب الشركات الأجنبية للإنتاج من أجل التصدير ، وذلك من خلال الاستفادة من بعض الحوافز المالية والنقدية»[10] . وهناك تعريف أخر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على أنها «مناطق صغيرة نسبياً ومُتفرقة جغرافياً داخل الدولة ، وتهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإنشاء صناعات تصديرية من خلال سياسات خاصة محفزة للاستثمار»[11] . وتعرفها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأنها «مناطق في شكل جيوب وغالباً ما تتوطن هذه المناطق بالقرب من ميناء أو مطار دولي ، ويتم تصدير إنتاج هذه المناطق للخارج ، ولا يخضع استيراد المواد الخام والمنتجات الوسيطة والآلات والمعدات التي تحتاجها صناعات هذه المناطق للرسوم الجمركية»[12] . وحسب اتفاقية كيوتو تُعرف المنطقة الحرة على أنها «جزء من إقليم الدولة ، حيث السلع المُتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن ، كذلك الحقوق والرسوم الخاصة بالواردات، فهي غير خاضعة للرقابة الدائمة لمصلحة الجمارك»[13] . وهناك تعريف مقترح من قِبل لجنة الإحصاء لمنظمة الأمم المتحدة للمنطقة الحرة بأنها «مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مُراقب من طرف مصلحة الجمارك ، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون

الخضوع للحقوق أو للمراقبة ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ، ثم تستطيع لاحقاً الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات ، وإن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج ، باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون»[14] .ويُعرف خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية المنطقة الحرة بأنها «جزء من الأرض تابعة لدولة ما ، سواء كانت ضمن ميناء ما أو بجواره أو مدينة داخل حدود الدولة ، ويتم إيضاح حدوده الجغرافية بطريقة قاطعة (سور أو حاجز خاص) وعادةً يتم إعدادها وتجهيزها بالمرافق العامة ، ولها استراتيجية واضحة فيما يتعلق بالأنشطة التي يجب أن تُمارس داخلها ، وتعتبر المنطقة الحرة جمركياً امتداداً للخارج ، فهي معزولة جمركياً إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية ، كما يصرح بإقامة المشروعات الخاصة داخل المنطقة الحرة برؤوس الأموال المحلية والأجنبية ولا محل لدفع أية رسوم جمركية على السلع فيها إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة ، كما تحل ضريبة الصادرات على السلع الوطنية الخاضعة لهذه الضريبة عند دخولها المنطقة الحرة»[15] .

من خلال هذا العرض يبدو واضحاً أنه لا يوجد تعريف مُوحد مُتفق عليه لمفهوم المنطقة الحرة في التشريعات المختلفة للدول أو للمنظمات الدولية أو في الأدبيات الاقتصادية الأخرى المُقترحة من قبل الهيئات والاقتصاديين .ولكن يلاحظ أن هناك توافق بين أغلب التعاريف على الملامح العامة وفي مجالات التطبيق والأهداف طبقاً لظروف كل دولة على حده من حيث النظم الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية . وبناءاً على ما سبق يمكن أن نقدم فيما يلي محاولة لإعطاء تعريف شامل للمنطقة الحرة من واقع الأسس العامة وعدد من العناصر والقواعد الرئيسية الواجب توافرها والتي تعارف العالم على ضرورة وجودها بالمناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من أرض الدولة المُضيفة ، يقع داخل حدود هذه الدولة على منافذها سواء البرية أو البحرية أو بالقرب منها ، ويكون مُحدداً جغرافياً ومعزول بحدود عن بقية الأقاليم الجمركية في البلد المُضيف ، وهذا ما يعرف بالحزام الجمركي ، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله ، وسياسياً يخضع للسيادة الوطنية الكاملة للدولة المُضيفة ، ويتم تحديد الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية به .

فالمنطقة الحرة تُعد من الناحية الجمركية امتداداً للخارج ، ولكنها في نفس الوقت تخضع سياسياً وإدارياً وأمنياً للسيادة الوطنية ، وبالنسبة للمشروعات التي تُقام داخل المنطقة الحرة تُعامل كما لو كانت مُقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية فقط ، هذا فضلاً عن تطبيق القانون الخاص المتعلق بالاستثمار والمناطق الحرة . وتقوم المنطقة الحرة بالأساس لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدولة المضيفة في إطار الخطة العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .

أشكال المناطق الحرة :

شهد العالم العديد من الأشكال والصور المختلفة للمناطق الحرة على مر العصور ، ومن خلال العرض التاريخي السابق لتطور المناطق الحرة أتضح الاختلاف في مُسميات المناطق الحرة

وفقاً لطبيعة ونوعية النشاط الذي تمارسه كل منطقة على حده وطبقاً للأهداف التي يُأمل تحقيقها من وراء إقامة هذه المناطق ، فهناك مناطق يغلب عليها النشاط التجاري والذي يعتمد على الاستيراد والتصدير ، وأخرى يسودها النشاط الصناعي حيث تدخل فيها عمليات تحويل المواد إلى منتجات تامة الصنع لغرض تصديرها للخارج ، وهناك مناطق أخرى تسودها أنواع أخرى من الأنشطة ، وهذا ما يجعل من الضروري عرض الأشكال المختلفة التي تأخذها المناطق الحرة ، وتتمثل هذه الأشكال في الآتي :

أولاً : المناطق التجارية الحرة :

المنطقة التجارية الحرة هي منطقة محدودة المساحة وتقع عادةً داخل أو بالقرب من ميناء أو مطار أو في منطقة حدودية تفصل بين دولتين حتى تكون قريبة من سوقها التجاري، وتكون فيها التبادلات التجارية غير مُقيدة ، والتجارة مع العالم الخارجي تكون غير محدودة ومسموحة ، وتهدف إلى تشجيع التصدير ، ولا يقتصر تأثيرها على منطقة محددة بل يمتد ليشمل نطاق أوسع من إقليم الدولة المعنية كتلك الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.[16] والنشاط الرئيسي للمناطق الحرة التجارية هو النقل وإعادة التصدير وتسهيل الشحن من باخرة إلى أخرى ، واعتبرت منذ القدم كمركز للتخزين والتغليف وإعادة التعبئة التي تستهدف إعادة شحن البضائع للأسواق العالمية .وبذلك فالمنطقة التجارية الحرة يُسيطر عليها نشاط التخزين وعمليات التفريغ وإعادة الشحن للبضائع التي يتم تداولها عالمياً . وطالما سيتم إعادة شحن السلع المستوردة للمنطقة للخارج فإن ضرائب الاستيراد والرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى ملغية .[17]وتتواجد معظم هذه المناطق في الطرق التجارية الدولية أو تكون قريبة منها كما هو الحال في المناطق التجارية الحرة الخاصة بالدول المتقدمة ، وذلك بهدف التسريع في ترتيب السلع والتخليص الجمركي للسلع الموجهة للتصدير ، وتحمل هذه المناطق على عاتقها دوراً إضافياً بتوجهها نحو الأسواق المحلية ، إلا أن النشاطات التي تتم داخلها تبقى تحتفظ في الأساس بخاصيتها التجارية.وقد أخذت المنطقة التجارية الحرة في الجانب التطبيقي لها عدة أشكال وتتمثل في الآتي :

المناطق الحرة بالموانئ البحرية :

تُعرّف المنطقة الحرة بالموانئ البحرية على أنها تلك المنطقة التجارية البحرية التي تقع داخل ميناء بحري مُتكونة من مساحة بحرية واسعة وتشتمل على مخازن ومرافق لخدمة الميناء، وكان الهدف منها قديماً هو تخزين البضائع وإعادة شحنها دون دفع أي ضرائب أو رسوم جمركية عليها . ويتخصص هذا النوع في العصر الحديث في نقل البضائع ، تخزين السلع ، النشاطات ذات الطابع التجاري البحت ، بحيث يمكن للمنتجات أن تُركب وتُنتج وتُجمع داخل هذه المناطق .[18] وتمتد المنطقة الحرة في الوقت الحاضر أحياناً لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها ، حيث يتم إنشاء الفنادق والمنشآت السياحية والأسواق الحرة والمراكز التجارية إلى غير ذلك من المرافق التي تخدم المدينة ، وتعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر لا تخضع المعاملات التجارية فيها سواء كانت للأفراد أو لشركات للضرائب أو الرسوم الجمركية .

المناطق الحرة بالموانئ الجوية :

وهي مناطق محددة المساحة يتم إقامتها داخل المطارات وتكون مغلقة وتخزن فيها البضائع وتشحن منها ، وأحياناً تمارس عمليات بسيطة من تصنيع أو تجميع وتركيب قبل إعادة شحنها وتصديرها . ولا تُدفع رسوم على تلك البضائع والصناعات المُقامة داخل هذه المناطق ، وتعتبر أساساً مناطق لإعادة التصدير ، وقد تتم في هذه المناطق عمليات إنتاج البضائع الخفيفة وتشحن عن طريق الجو مثل الآلات الخفيفة والأدوية والإلكترونيات ، وتعد المنطقة الحرة بمطار شانون الدولي بإيرلندا أفضل مثال على هذا النوع .[19]

المخازن الحرة :

تعتبر المخازن الحرة نوع من أنواع المناطق الحرة ذات الطابع التجاري ، وتعتبر توسعاً لفكرة المناطق التجارية الحرة . وهذه المناطق تتعدى حدود الشحن والتخزين ، ومن العمليات المُتاحة في مُستودعات التخزين إمكانية فحص وأخذ عينات من السلع ويمكن إجراء عملية تصنيف وترتيب السلع والمنتجات وعملية التنظيف وإفراغ البضائع وتغليفها ، وهناك إمكانية للتصليح في حالة وجود أي عطل بأحد المركبات المُخزنة بالمنطقة دون الأخذ بعين الاعتبار الرسوم والحقوق الجمركية في حالة تقييم تلك المركبات . ويُعرف الخبراء الاقتصاديين المخازن الحرة بأنها مكان محدد جغرافياً ، يستفيد من مزايا مرتبطة بالنظام الاقتصادي للمستودعات ، وتكون هذه المخازن مفتوحة للأشخاص من كل الجنسيات والتي ترغب في خدمات التخزين للمنتجات المستوردة وكذلك المُصدرة ، وتتراوح الفترة المقدرة للتخزين بين السنتين إلى خمس سنوات ، خلاف مناطق التجارة الخارجية والتي تكون فيها فترة التخزين غير محددة ، كما أن مناطق التجارة الخارجية تمنح لمستخدميها إمكانيات خاصة بالتصرف في السلع بشكل واسع وتسمح لهم بالقيام بعمليات متنوعة جداً ، في حين أن المخازن الحرة تنحصر في عمليات الإصلاح والتحويل البسيط ، وهذه المخازن تنشط عادة لحساب مؤسسات ، وتُسيّر من طرف وكلاء معتمدين من قبل تلك المؤسسات .

المتاجر غير الجمركية :

تعتبر المتاجر غير الجمركية مناطق حرة تجارية مُتخصصة في البيع بالتجزئة خارج النطاق الجمركي ، وتقع عادة في الموانئ البحرية أو المطارات أو في محطات السكك الحديدية ، أي في أماكن تواجد حركة للمسافرين بحيث يتم عرض البضائع والسلع عليهم دون الخضوع للرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى . ويرى فريق من الاقتصاديين أن هذه المناطق الحرة الصغيرة للتجزئة ليست ذات أهمية كبيرة على الاقتصاد الكلي باستثناء تلك الدول المحاذية للجزر والتي تعرف إقبالاً كبيراً للسياح كجزر الكراييب[20*] مثلًا ، حيث تحقق هذه المتاجر مداخيل كبيرة .

في حين يرى فريقٌ آخر بأن المتاجر غير الجمركية لا يمكن اعتبارها دائماً كمناطق حرة ، حيث أن الإعفاءات التي تم أخذ الموافقة عليها ليست دائماً ذات طبيعة جمركية كما هو الحال في المناطق الحرة التقليدية ، لأن أغلب الإعفاءات تكون ضريبية على السلع الكمالية ، ولعل خير دليل على ذلك هو أن السلع المُباعة في هذه المتاجر غير الجمركية تشهد أسعارها ارتفاعاً

مقارنة بما هو عليه خارج هذه المتاجر . ويمكن القول أن هذه المتاجر وضعت في الأساس لجلب السيّاح ، فالكونغرس الأمريكي مثلاً يعتبر أن المبيعات خارج الرسوم الجمركية تمثل عامل هام جداً لجلب السيّاح الأجانب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي له الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات ، وبناءاً عليه في سنة 1988م عُدل القانون الأمريكي الصادر سنة 1930م وذلك بالسماح لاتساع المتاجر غير الجمركية .

مناطق تجارة العبور (الترانزيت) :

تجارة الترانزيت تعني البضائع العابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها بين الدولة المُصدرة إلى الدولة المُستوردة ، وتعتبر هذه التجارة من أهم مجالات التجارة الدولية لما يترتب عليها من توجيه للبضائع إلى الأسواق المختلفة ، إضافة لما ينتج عن ذلك من عمليات عديدة من نقل وتأمين وخلاف ذلك ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني للدولة المُضيفة ، وتتمركز مناطق تجارة العبور في الدوائر الجمركية ، فهي مخازن عبور يتم إنشاءها لهذا الغرض ، وتعتبر مدخل ومخرج للدولة التي ليست لها منافذ بحرية مثل سويسرا والنمسا والمجر وباراغواي وبوليفيا .

ثانياً : المناطق الصناعية الحرة :

تعتبر المناطق الصناعية الحرة مزيج بين أداتين من أدوات التنمية الاقتصادية وهما التجارة والصناعة . وتُعرّف هذه المناطق بأنها مناطق يُرخص فيها بإنشاء مصانع تقيمها الهيئات الصناعية الأجنبية والمحلية للاستفادة من التسهيلات التي يمنحها قانون هذه المناطق ، وقد تشمل العمليات الصناعية في المنطقة لإجراء تعديلات جوهرية بما في ذلك عمليات التحويل أو التجميع أو التكرير، ثم يُعاد تصديرها أو سحب جزء منها للاستهلاك المحلي بعد استكمال الإجراءات المحلية المُتبعة بالدولة. ونجد في الميدان العملي أن المناطق الصناعية الحرة تنقسم بدورها إلى المناطق الصناعية الحرة للتصدير وإلى مناطق المؤسسات والمناطق الصناعية العلمية ، وفيما يلي توضيح لهذه الأشكال :

المناطق الصناعية الحرة للتصدير :

إن ظهور هذا النوع من المناطق الصناعية الحرة كان نتيجة لعدة استراتيجيات مُتبعة من قبل الدول المُضيفة . وخلال عقد الستينات من القرن العشرين وحتى نهاية عقد الثمانينات لوحظ وجود اهتمام كبير من قبل الدول النامية بوضع سياسات موجهة لتشجيع تصدير المنتجات الصناعية وهذا من خلال تبنيها فكرة إنشاء المناطق الصناعية الحرة للتصدير ، خاصة في دول آسيا وأمريكا اللاتينية ، حيث أعجبت هذه الدول بالنجاح الذي حققته أول منطقة من هذا النوع وهي منطقة شانون بإيرلندا سنة 1959م .[21] وتعتبر المنطقة الصناعية الحرة للتصدير أحدث مرحلة من بين مراحل التطور التي مرت بها معظم الموانئ الحرة التي عُرفت قديماً .وترى الدول النامية في هذا النوع من المناطق الحرة أنه يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية وذلك من خلال الحصول على الاستثمارات الأجنبية وجلب رؤوس الأموال وخلق فرص عمل جديدة والزيادة في الصادرات بدخول الأسواق الأجنبية بمنتجات أكثر تنافسية ، ولغرض النهوض باقتصادها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية

لمواطنيها .وتُعرف المنطقة الصناعية الحرة للتصدير بأنها منطقة صناعية مُتخصصة تقع جغرافياً وإدارياً خارج الحدود الجمركية للدولة ، وهي نوع حديث نسبياً مقارنة بالمنطقة التجارية الحرة ، ومُنتشر بشكل واسع ويرتبط بمجال محدد ويتواجد داخل ميناء أو بجواره حيث ما تكون التجارة مع العالم الخارجي مسموحة بدون قيود ، ويتركز فيها أساساً الإنتاج الصناعي بهدف التصدير ، وتزود المباني بالخدمات لتحويل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة المستوردة في الغالب من الخارج إلى منتجات نهائية موجهة للتصدير ، وأحياناً يمكن أن توجه جزء من هذه المنتجات للسوق المحلية بشرط أن يُدفع عنها الرسوم الجمركية المُعتادة ، ويُطبق بالمنطقة نظام مُتكامل من التسهيلات لجذب المستثمرين مع سهولة إقامتهم ، وعلى العموم فإن هذه التسهيلات تكون مصحوبة بحوافز أخرى .

مناطق المؤسسات :

وتسمى أيضاً مناطق الاستثمار ، نشأت هذه المناطق بهدف مساعدة الجهات الأقل نمواً وكذلك لجذب وتنمية الاستثمارات وبالخصوص الاستثمارات الوطنية الخاصة أكثر منها لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وتشجيعها على إقامة مشروعات في المناطق الراكدة اقتصادياً ، وترتكز غالباً في الدول المتقدمة بهدف التخفيف من حدة المشاكل المطروحة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية فيها ، وتعتبر هذه المناطق مجالاً للاستثمار وحيزاً مهماً للتشغيل ، وقد تم استحداث هذا النوع من المناطق الحرة كنتيجة لمجموعة من الأسباب التي ميزت المحيط الاقتصادي لمعظم الدول الصناعية الكبرى ومنها القيود والإجراءات الإدارية المتعددة والقواعد التنظيمية والقانونية الجامدة والمُبالغ فيها والالتزامات الضريبية المرتفعة . وتعتبر مناطق الاستثمار من الأشكال الحديثة للمناطق الحرة التي عرفتها الدول المتطورة في بداية عقد الثمانينات ، فقد ظهرت لأول مرة وبشكل رسمي في نوفمبر سنة 1980م في إنجلترا عندما أنشأت ثلاثة عشر منطقة في المناطق الراكدة اقتصادياً سواء الحضرية أو الريفية نتيجة الأبحاث التي بدأت فيها منذ سنة 1977م . ويغلب على مناطق المؤسسات مزيج من الأنشطة التجارية والصناعية ، وتتمثل الحوافز التي تتمتع بها الاستثمارات في هذه المناطق في الإعفاءات الضريبية على أرباحها المُحققة وفي تخفيف الإجراءات البيروقراطية ومنح مجموعة من التسهيلات ، وهذا ما لوحظ في الدول التي انتهجتها كالولايات المتحدة الأمريكية والتي أعطت نتائج مُشجعة في نهاية سنة 1986م وذُكر أن ذلك النجاح يرجع لما منحته الدولة من امتيازات لجلب الاستثمارات لهذه المناطق . وتحتوي مناطق المؤسسات أو مناطق الاستثمار على هياكل خاصة تستفيد من نظام خاص يجلب الكثير من المؤسسات ، ولا تقتصر هذه المناطق على الأنشطة التصديرية فقط وإنما تمتد لتشمل أنشطة أخرى لها دور كبير في تفعيل وإنعاش الاقتصاد الوطني بما في ذلك الإنتاج الموجه نحو السوق المحلي .

المناطق الصناعية الحرة العلمية :

تهدف المناطق الصناعية الحرة العلمية إلى جذب الشركات التي تهتم بصورة خاصة بعلميات البحث والتطوير في المجال الإنتاجي ، وكذلك الشركات الصناعية التي تتخصص في المنتجات

ذات المستوى التكنولوجي المرتفع والتي تستخدم العمالة ذات المهارات الفنية المتميزة ، ويشرف على إنشاء وإدارة هذه المناطق إما الحكومة أو الشركات الخاصة أو الجامعات ، ويكمن نظام الحوافز المُطبق فيها على إعفاء الشركات التي تعطي اهتماماً كبيراً لعلميات البحث والتطوير .

فموضوع التكنولوجيا بصفة عامة موضوع يهم كل دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، ولعل أهم الأسباب التي فرضت أهمية موضوع التكنولوجيا ، خاصة نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، الفجوة العميقة الحالية في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر .[22]

المناطق الخدمية الحرة :

تنقسم المناطق الخدمية الحرة إلى شكلين : المناطق المصرفية الحرة ومناطق التأمين الحرة ، فقد برز النوع الأول والمتمثل في المناطق المصرفية خلال عقد السبعينات وذلك وفقاً لترابط الأسواق المالية وتدويل المصارف ، ووفقاً للتوجهات الهيكلية للنظام المصرفي والمالي على الصعيد العالمي ولحرية رؤوس الأموال في التداول والانتقال بين الدول وظهور مصارف دولية ، كل ذلك مهد لوجود مناطق مصرفية حرة . وتعتبر هذه المناطق مكاناً لنشاط عدة مصارف لها رؤوس أموال يمتلكها أشخاص غير مُقيمين ، وتم التوسع فيها خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي في بعض الدول وسرعان ما تحولت إلى مراكز مالية[23*] لها شهرة عالمية .

2. مناطق التأمين الحرة :

أما بالنسبة للنوع الثاني والمتمثل في مناطق التأمين الحرة فهي تقع بالمراكز المالية الحرة، ولا تخضع هذه المناطق لكل من اللوائح التنظيمية والالتزامات الضريبية لمجموع نشاطاتها ، والتي تخضع لها الأنشطة التأمينية داخل البلد . وتتخصص مناطق التأمين الحرة في تغطية الأخطار الخاصة الكبيرة أو تلك التي تستلزم سرية تامة وسرعة وفعالية ، وتتواجد بالأماكن المالية الكبرى كتلك الموجودة في مركز لندن ونيويورك الماليين .ومناطق التأمين الحرة هي مناطق لا تخضع للرقابة وتعمل في نفس الوقت على تنمية بعض النشاطات الاقتصادية عن طريق تغطية مخاطرها.

تكاليف المنطقة الحرة :

تكمن تكاليف المنطقة الحرة في نوعية وحجم الحوافز والتشجيعات المُقدمة بمختلف أنواعها ، وقد تكون هذه التكاليف مباشرة وتتمثل في تكاليف البنية الأساسية أو على شكل تكاليف تفضيلية وتتمثل في الإعفاء من الرسوم الجمركية ، وأما أن تكون هذه تكاليف غير مباشرة وتتمثل في انخفاض تكاليف اليد العاملة داخل البلد المُضيف .

وفي النقاط التالية توضيح لهذه التكاليف :

1.تكاليف البنية الأساسية :

تؤثر البنية الأساسية بمختلف أنواعها سواء كانت مادية أو معنوية أو إدارية على مردودية المنطقة وبالتالي على جذب المؤسسات الأجنبية الوافدة إليها ، وتعتبر البنية الأساسية شرط أساسي لأي استقرار تشهده المنطقة الحرة .ويعتبر توفر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق

ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها من مظاهر المناخ الجيد للاستثمار ، وذلك لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري .[24]

أما الهياكل الصناعية فتُعد تهيئتها من مهام الدولة المُضيفة أيضاً ، وتعتبر هذه التهيئة من الإجراءات التشجيعية والضرورية بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، وتتمثل هذه الهياكل الضرورية في تهيئة قطع الأراضي لبناء المصانع وتوفير الماء والكهرباء والنقل والاتصالات وغير ذلك من الخدمات الأخرى ، وبالنسبة للأراضي والمقرات يمكن لها أن تُجهز محلياً ثم تُباع أو تُؤجر للمستثمر الأجنبي. وتتطلب تكاليف البنية الأساسية والمنشآت والتسهيلات الأخرى جميعها تتطلب موارد مالية مُعتبرة ، فمن وجهة نظر الاقتصادي كرل قوردز أن التقديرات المتوسطة للموارد المالية المُستثمرة في المنطقة الحرة تعتبر هامة جداً فالمائة هكتار من الأراضي تُكلف ما بين 25 إلى 40 مليون دولار أمريكي في سنة 1982م دون حساب تكاليف المباني ذات الاستخدام الصناعي .وتعتبر تكاليف البنية الأساسية والتسهيلات الأخرى في المدى البعيد من عناصر التكلفة المُحملة بصفة أساسية على المناطق الحرة إلى أن تُغطى بواسطة الإيجارات والإيرادات الأخرى بالإضافة إلى عوائد الخدمات التي تقدمها إدارة المنطقة الحرة والدولة .

2.تكلفة الحوافز والمزايا المالية :

تشمل جميع الإعفاءات من الضرائب بأنواعها مثل ضرائب الدخل وضرائب الأرباح على الصادرات والشركات وغيرها سواء كانت تلك الضرائب لفترات مختلفة أو طوال فترة حياة المشروع، وتشمل كذلك تسهيلات التمويل مثل قروض قصيرة أو طويلة الأجل بفوائد مُيسرة لإقامة المباني والمصانع والمنشآت التي سيُمارس فيها المستثمر نشاطه .والإدارة الكفؤة للمناطق الحرة تجعل من نظام الحوافز أداة فعّالة في تنمية الاستثمارات ، ويتكون نظام الحوافز من عدة أنواع أهمها :[25]

الحوافز الجمركية :

حيث الإعفاء المُستمر لواردات المواد الأولية والمستلزمات الصناعية والأصول الرأسمالية من الرسوم الجمركية وكذلك إعفاء الصادرات من أي رسوم جمركية ، ويُعد شرط الإعفاء من قيود الاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية شرطاً عاماً بين جميع المناطق الحرة في العالم ، وقد يكون هذا الإعفاء دائماً أو لفترة معيّنة ، وقد ساهم هذا الحافز في استمرار المناطق الحرة وتطورها .

الحوافز الضريبية :

وهي الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المُتحققة عن النشاط الصناعي بالمنطقة لفترات مُتفاوتة وفقاً لما تحدده كل دولة ، والدول عموماً والنامية منها بالخصوص تتنافس فيما بينها لأجل جلب المستثمرين وذلك بتقديم تخفيضات ضريبية بشكل كلي أو جزئي لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات أو أكثر . وتمثل هذه الإعفاءات الضريبية إحدى المزايا الثانوية التي تأتي في نهاية قائمة عوامل إتاحة المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية للمناطق الحرة ، إلا أن كثير من الدول المُضيفة تعمل على تقديمها بهدف جذب مشروعات معيّنة أمامها فرصة بديلة بمناطق أخرى ، الأمر الذي يُقلل من قيمة هذه الإعفاءات وبالتالي يرفع

من تكلفتها ويُعظم من أهمية المزايا الأخرى .ولكن لا تزال الحوافز الضريبية تلعب دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تُشجع المشروعات على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً في البلد المُضيف .[26]

إن مُختلف هذه الحوافز سواء المالية منها والضريبية المُرتبطة بالمؤسسات الأجنبية تُخصص بشكل مؤثر من الموارد التابعة لميزانيات الدول المُضيفة ، وبذلك تعتبر تلك الحوافز بأنواعها تكاليف تتحملها هذه الدول ، سواء في عمليات الاستيراد أو عن طريق السماح للمؤسسات الأجنبية المُتواجدة بالمناطق الحرة بترحيل رؤوس أموالها وأرباحها دون إجبارها على البقاء في المنطقة .وتؤدي هذه الحوافز حتماً إلى انخفاض الأرباح المُحققة في خزينة الدول المُضيفة في حالة إقامة تلك المؤسسات لأول مرة فيها نتيجةً للشروط المُغرية التي تقدمها للمؤسسات المُقيمة بهذه المناطق .وإذا كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة وبالتالي انخفاض الموارد المالية لهذه الدولة ، وذلك باعتبار أنها تمثل تنازل من جانب الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقاً لقانون معين وفي ضوء اعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية معيّنة في ضوء الأهداف الرئيسية للمجتمع ، إلا أنه ينشأ عن تلك الحوافز تدفق الاستثمارات التي من شأنها أن تُساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات التصديرية .[27] وتجدر الإشارة إلى أنه بجانب الإعفاءات الضريبية فإن هناك عدة طرق أخرى مُتاحة للتقليل من الربح الخاضع للضريبة مثل مُقابلة الخسائر المُحققة في السنوات الأولى من حياة المشروع بالأرباح المُستقبلية أو إعادة استثمار الأرباح في التوسع في الإنتاج .وفي بعض الحالات قد تمنح الدولة المُضيفة أنواعاً كثيرة من الحوافز والمزايا الضريبية للاستثمار الأجنبي ، ومع ذلك نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المُتدفق إليها محدود للغاية ، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى غير الحوافز الضريبية قد تلعب دوراً أكبر تأثيراً على حجم ومدى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المُضيفة .[28]

3. تكلفة تسيير ومراقبة المنطقة الحرة :

يمكن القول بأن المنطقة الاقتصادية الحرة كأي شخصية اعتبارية قانونية بحاجة إلى أجهزة تتولى مهام تسييرها ، وتختلف الهيئة المُشرفة على الإدارة والتسيير من منطقة إلى أخرى ، فقد تكون غرفة تجارية أو سلطة خاصة وأحياناً هيئة تضم مُمثلين عن الإدارة والمستثمرين في المنطقة. ولا يوجد حتى الآن تنظيم إداري تشترك فيه كافة المناطق الحرة في العالم ، ولكن يوجد هناك اتفاق على أن يكون هناك جهاز إداري يقوم بالإدارة والإشراف والمتابعة على نشاط المنطقة الحرة .

أي أن تسيير المنطقة الحرة يمكن أن يُعهد لإدارة معيّنة كإدارة الجمارك أو لهيئة مستقلة كشركة مثلاً معنيّة بذا الأمر ، فتسيير المنطقة الحرة يأخذ عدة أنماط قد يكون من قبل مجلس الإدارة الذي يعمل تحت وصاية البلد المُضيف أو شخص معنوي مستقل ، ويستوجب لتسيير المنطقة الحرة وجود جهاز إداري يتصف بالمرونة التامة ، حتى يكون له فعالية كبرى في التسيير فضلاً عن تمكينه من مراقبة تطبيق النظم والقوانين ، ويتكفل هذا الجهاز بكل الإجراءات الخاصة

بعقود التأسيس والإجراءات الجمركية المختلفة وأعمال الصيانة وغيرها . وكما هو معروف أنه يوجد لكل مشروع استثماري هدف بثلاثة أبعاد : إنجاز العمل حسب الميزانية ، البرنامج الزمني، متطلبات الإنجاز .

فأما الميزانية فتتضمن التكاليف المسموح بها للمشروع ، أما البرنامج الزمني فهو الفترة الزمنية التي سيتم خلالها إنجاز العمل ، ويقصد بمتطلبات الإنجاز كل النتائج النهائية التي لابد أن يصل إليها المشروع ، فالغرض من إدارة المشروع هو توجيه المشروع نحو هدف يفي بالأبعاد الثلاثة .[29] وعلى العموم فإن الجهاز المُسير للمنطقة الحرة لا يخرج في الغالب عن الجهاز الإداري أو إدارة الجمارك نظراً لإمكانياتها المادية والتقنية وكذلك البشرية التي تملكها على اعتبار أن المناطق الحرة تُشكل نظام اقتصادي جمركي مما يسمح بالممارسة الفاعلة لهذه الإدارة على وجه الخصوص وأنها معنيّة بالتطبيق الضريبي على تلك المؤسسات كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

أما فيما يتعلق بحالة التسيير الخاص عن طريق هيئة مستقلة وهي الشكل العام لشركة يتشارك فيها أفراد مُستقلين ومصارف ومؤسسات خاصة مُتواجدة بداخل المنطقة المعنيّة باستقبال المستثمرين الأجانب .

ولقد أثبتت التجربة أن المناطق الحرة التي تمتعت إدارتها بجهاز مستقل قد حققت نجاحاً كبيراً في مجال التسيير لأن تداخل الاختصاصات يؤدي إلى إعاقة العمل .

أما فيما يتعلق بالرقابة الخارجية للمنطقة الحرة فإن الدولة المُضيفة تقوم بهذه الرقابة على المناطق الحرة من حيث تداول السلع داخل المناطق الحرة أو في دخولها وخروجها للمحافظة على حقوق البلد من الإيرادات المُستحقة له والمُقرر استخدامها في عمليات التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن التحكم في عمليات دخول السلع المحرم استخدامها وتداولها داخل الدولة كالمخدرات مثلاً أو خروج السلع الاستراتيجية منها ، ولذلك تقوم الدولة المُضيفة بوضع الحواجز والأسوار حول المناطق الحرة لمنع التهرب الجمركي فيما يتعلق بالسلع المُستحق عليها ضرائب ورسوم جمركية على أن تكون هناك منافذ جمركية تعبر من خلالها السلع المختلفة بعد دفع كافة المستحقات عليها سواء فيما يتعلق بعمليات الاستيراد أو التصدير .

العوامل التي تؤدي إلى نجاح المناطق الحرة :

إن فكرة المناطق الحرة جاءت تلبيةً لمواجهة ظروف وأهداف تختلف حسب الحالات ، لهذا ظهرت أنواع عديدة من المناطق الحرة لا سيما المناطق الحرة التجارية الأكثر أقدمية والمناطق الحرة الصناعية ومناطق المؤسسات التي نجدها أكثر انتشاراً في الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا والمناطق الحرة الخدمية ، ونجاح هذه المناطق بمختلف أنواعها في تحقيق الأهداف المرجوة منها يتوقف على عدة عوامل أساسية وعلى مجموعة مُتكاملة ومُتناسقة من المقومات اللازم توفرها لنجاح المناطق الحرة كالتخطيط الجيد وتوفير مجموعة من المزايا والحوافز والتسهيلات الأخرى التي تقدم للمستثمرين كحرية حركة رؤوس الأموال وتحويل الأرباح إلى الخارج والإعفاءات

الضريبية على الأرباح والحد من الإجراءات البيروقراطية ، وتعتبر هذه المزايا والحوافز وحدها لا تكفي لنجاح المنطقة الحرة ، فلابد من مجموعة من المقومات الأخرى كتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي وهو أهم عنصر لجذب الاستثمار الأجنبي ، إضافة إلى اختيار الموقع المناسب لها ومدى ارتباط الأهداف العامة للبلد المُضيف مع أهداف المشروعات المُقامة داخل هذه المناطق ، فضلاً عن أنشطة التسويق والترويج للمناطق الحرة وإيجاد جهاز إداري كفء يقوم بمهام الإدارة والإشراف على نشاط المنطقة الحرة مع تأمين مصادر تمويل كافية لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لإنشائها .

المطلب الأول : تخطيط وإنشاء المناطق الحرة :

التخطيط هو وسيلة علمية مُنظمة ومُستمرة ، يتم بموجبها حصر الموارد المُتاحة في المجتمع وتقدير احتياجاته ، ثم تحديد طريقة تعبئة واستغلال هذه الموارد ، أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها على النحو الذي يُساعد على تحقيق الأهداف في الفترة المحددة وبأقل تكلفة .

وبهذا يعتبر التخطيط وسيلة ناجحة للسيطرة على المستقبل والتحكم فيه ، فهو العملية الواعية التي يتم بموجبها اختيار أفضل السبل للتعرف على مُجريات الأمور بما يكفل تحقيق هدف معين .[30]

ويتضمن تخطيط وإنشاء المناطق الحرة عدة عناصر تنحصر في الآتي :

1.الاستقرار السياسي والاقتصادي :

ويعتبر أهم عامل لجذب رأس المال الأجنبي ، حيث تلعب العوامل السياسية دوراً لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي بالتالي استقرار الأوضاع الأمنية مع وجود نظام قانوني وقضائي فعّال ومُستقر يحمي رجال الأعمال والمستثمرين من أية إجراءات تعسفية ويُمكّنهم من استرداد حقوقهم بسهولة ويسر ، كل ذلك ينعكس على الاستقرار للاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها ، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس سلباً على الاستثمارات الأجنبية .[31]

كما أن طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المُصدر لهذه الاستثمارات والبلد المُستورد لها تعتبر من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية.[32]ويتمثل الاستقرار السياسي[33*] في عدم وجود نزاع أو صراع سياسي أو خلافات في البلد المُنشأ فيه المنطقة الحرة وعدم وجود حالات إضرابات العمل والحروب والاضطرابات الداخلية والتغير السريع للحكومات ، فكل هذه النزاعات تؤدي في مجملها إلى آثار سلبية على النشاط الاقتصادي العام للبلد وهروب رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة أو عدم جذبها أصلاً ، لأن استقرار الأوضاع العامة في البلد المُضيف يُشعر المستثمرين بالأمان على أموالهم ويُشجعهم على استثمار هذه الأموال في هذا البلد .[34]

وحتى يتحقق الاستقرار السياسي فلا بد من توفر عدة شروط أهمها :[35]

- وجود حكومة مدنية وطنية منتخبة من الشعب .
- ثبات نظام الحكم وعدم استبداله من فترة لأخرى .
- تعاون أفراد الشعب مع الحكومة نتيجة رضائهم عنها .

أما فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي فإنه يلعب الدور الرئيسي في توجيه الاستثمارات الأجنبية ، وتتوقف انتقالات الاستثمارات الأجنبية على عدة عوامل اقتصادية من أهمهما حجم السوق للبلد المستورد ، ومدى توفر الموارد الطبيعية والبشرية وكفاءتها وأثمانها ، وسعر الصرف ومدى ثباته ، والقوة التنافسية للاستثمارات الأجنبية بالمقارنة بالاستثمارات الوطنية ، والمعاملة الضريبية ، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي ، والقوة التنافسية[36*] للاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه .[37] ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في وجود فرص استثمارية مُجزية ونظام مصرفي كُفء ووجود سياسات اقتصادية واضحة ونظام ضريبي مُناسب ، إضافة إلى استقرار القوانين والقرارات المُنظمة للنشاط الاقتصادي داخل البلد المُضيف مع وضع التشريعات الواضحة التي تُنظم نشاطات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ، ويكفل البلد المُضيف تطبيق هذه التشريعات بالصورة التي تضمن استقرارها وبما في ذلك التأمين ضد المخاطر كالمُصادرة ، وأن يكون للمستثمر الأجنبي الحرية التامة في تحويل الأرباح الصافية التي يُحققها إذا أراد ذلك أو بإعادة استثمارها بزيادة رأس مال المشروع أو بإنشاء مشروع آخر جديد .[38]

كما يجب الحد من ظاهرة التضخم لما قد يترتب عنها من حدوث الاضطرابات واحتجاجات العمال والخلافات التي تؤثر في مجملها على المشروعات المُقامة داخل المنطقة الحرة ، ونذكر أهم أسباب تلك الاضطرابات خفض الإنفاق الحكومي ، وانخفاض القوى الشرائية للعملة المحلية وزيادة الضرائب على دخول الأفراد ، وغياب الرقابة الشديدة على الأسعار عن طريق المضاربة في السوق الموازية .[39]

فقد أدت هذه الاضطرابات والاحتجاجات المُتكررة في بعض المناطق الحرة المُقامة في الدول النامية في أواخر السبعينات إلى حدوث اضطرابات في بعض المشروعات الصناعية الموجهة للتصدير أدت إلى وقف نشاطاتها .

2.الدراسات الأولية قبل إنشاء المناطق الحرة :

يتطلب إنشاء أي منطقة حرة في بلد ما عمل مجموعة من الدراسات التمهيدية حتى يمكن تحديد مدى ملائمة الفكرة لظروف البلد المُضيف ، كما أن وضع خطة لإقامة منطقة اقتصادية حرة وفق برنامج محدد بجدول زمني واضح من شأنه وضع معالم عمل جدي لإنشاء منطقة حرة ، وأهم هذه الدراسات ما يلي :

- دراسة المنطقة الحرة ، وتهدف إلى التعرف على فرص إقامة المنطقة الحرة في الأقاليم الإدارية المختلفة (أي تحديد المناطق الأنسب داخل البلد لإقامة المنطقة الحرة على أرضه) .
- دراسة الموارد الاقتصادية ، وذلك بهدف اكتشاف الفرص التي تؤدي إلى استغلال الإنتاج الطبيعي أو الصناعي في البلد المُضيف .
- دراسة الأسواق العالمية ، بهدف التعرف على أهم فرص الاستثمار التي يمكن الترويج لها في أسواق المال العالمية وتتلاءم وطبيعة الموارد الاقتصادية والصناعات القائمة داخل

الاقتصاد الوطني .وفي هذا الإطار يتم إعداد الخطة الشاملة على مراحل معيّنة ، كل مرحلة منها تُمهد للخطوة التي تليها ، ونجمل هذه الخطوات في : إعداد الخطة الاقتصادية ، تنفيذ الخطة الاقتصادية ، ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية .[40]

3.تخطيط المناطق الحرة :

يُساهم التخطيط الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية[41*] والتي تسعى أغلب الدول إلى إحداثها دون إرهاق لمواردها الذاتية ، وقد أصبح من الضروري وضع خطة اقتصادية شاملة للتنمية وعدم التعامل مع المناطق الحرة بطريقة عشوائية بحيث تعبأ كافة الموارد والخدمات لإقامتها .

فيجب إتباع الأصول العلمية في إنشاء المناطق الحرة حتى يُكتب لها النجاح ، وذلك من خلال تحديد الأماكن مثل أماكن المخازن والأماكن الخاصة بالمنافذ الجمركية ، وإحاطة المنطقة بالأسوار للتحكم في عمليات الرقابة والحفاظ على الأمن ، وكذلك تحديد الخدمات مع ضرورة توفير كافة الخدمات الاجتماعية وأن تكون أجهزة الإشراف على شؤون المنطقة الحرة في وضع يُمكنها من متابعة وخدمة المنطقة بكل سهولة ويسر .

كما يجب على المعنيين بإعداد الدراسات أن يراعوا في التخطيط التوسعات المُستهدفة في مساحة المنطقة مستقبلاً حتى لا تحدث اختناقات بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمشروعات المنطقة من حيث الأراضي أو المرافق العامة من ماء وكهرباء واتصالات وشبكات الصرف إلى غير ذلك من المرافق ، بالإضافة إلى ضرورة أن يُنظر إلى مدى ملائمة المرافق بالمنطقة مع نوعية الأنشطة التي ستمارس بها إن كانت تجارية أو خدمية أو صناعية سواء صناعة خفيفة أو متوسطة أو ثقيلة .

إضافة إلى ذلك يجب أن تراعى عروض الشوارع بحيث تستوعب حركة المرور الداخلية، وأن تأخذ في عين الاعتبار ارتفاعات السيارات الخاصة بعمليات النقل وجراراتها ، وأماكن كافية للانتظار، وأن تتخلل المنطقة مساحات خضراء مناسبة مُغطاة بالحشائش والأشجار ، كما يراعى أن تُحاط المنطقة بحزام من الأشجار لحماية المصانع المُنشأة داخل المنطقة من الأتربة والعواصف الرملية .[42] ومن ثم فإنه يتعين على البلد الذي يرغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن يبذل الجهد من أجل توفير هذا المناخ الاستثماري الذي يُشجع المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله به ، وإلا فإن المستثمرين سوف يمتنعون عن المغامرة بأموالهم واستثمارها بهذا البلد ، حيث تنعدم فرص الاستثمار المناسبة بالنسبة لهم .[43]

4.انتقاء واختيار الموقع الملائم للمنطقة الحرة :

يرتبط اختيار موقع المنطقة الحرة ارتباطاً كبيراً بنجاحها وتطويرها ، ويلعب عامل اختيار موقع المنطقة دوراً هاماً في قرارات المستثمرين وإمكانية استقرار مشروعاتهم في المنطقة مستقبلاً، فلابد أن تكون المنطقة الحرة ذات موقع جغرافي مُمَيز بحيث يسهل على المستثمرين الأجانب والوطنيين الاتصال بالعديد من الدول ، بمعنى أن تكون مجالاً للخطوط التجارية ، والملاحظ أن بعض المناطق الحرة حققت نجاحاً وأخرى لم تحقق الأهداف التي أُنشئت من أجلها ويرجع ذلك

إلى سوء اختيار الموقع .ويزيد من أهمية المنطقة الحرة وقوعها على مكان له أهميته العالمية ، كأن تأخذ الممرات أو المضايق المائية التي تربط بين العديد من الدول أو الموانئ البحرية أو الجوية.

وهناك شروط مُتعارف عليها لاختيار مواقع المناطق الحرة في العالم أهمها :[44]

- أن تقع المنطقة على خط من خطوط التجارة العالمية خاصة بالنسبة للمناطق الحرة التجارية حتى يسهل اتصالها بمراكز الاستهلاك والإنتاج ، بمعنى أن تكون مُلتقى للطرق التجارية ويكون الموقع بالقرب من مراكز الاستهلاك لمنتجات المنطقة أو لمراكز إنتاج الموارد ومستلزمات الإنتاج التي ستستخدم في العمليات الإنتاجية بالمنطقة .
- وجود مناطق جمركية قريبة(45*) كالموانئ والمطارات والمنافذ البرية الأخرى ، ويكون من الأفضل أن تقع المناطق الحرة داخل الموانئ البحرية أو المطارات المجاورة لها وذلك لأن أغلب الخامات اللازمة للإنتاج يتم استيرادها من الخارج ، أما في حالة عدم توفر الأماكن ومساحات الأراضي اللازمة للمناطق الحرة داخل الموانئ البحرية والمطارات فمن الأفضل أن تكون أقرب ما يمكن لتلك الموانئ والمطارات ، وفي هذه الحالة يجب أن تقع المناطق الحرة على شبكة طرق حسب المواصفات العالمية من حيث الكفاءة العالية في الخدمة لتستوعب حركة النقل سواء الداخلة لها أو الخارجة منها .
- توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالقرب من موقع المنطقة الحرة بشكل يُسهل مدّها لاحقاً إلى مشروعات المنطقة بسهولة وبأقل تكلفة ، بالإضافة إلى ضرورة توفير وسائل اتصال مباشرة بالعالم الخارجي مثل توفير سفن وطائرات .
- توفير مشروعات البنية الأساسية كلما أمكن بالقرب من موقع المنطقة من ماء وكهرباء وهاتف وطرق وشبكات الصرف وغير ذلك من المرافق ، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة توفير خدمات أخرى كالمساكن واحتياجاتها من خدمات ومرافق كاملة(46*) .
- أن تقع المنطقة الحرة بالقرب من المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة نسبياً ، والتي يتزايد معها احتمال وجود مراكز تجمعات العمال المدربين إلى حدٍ ما تكون قريبة من موقع المنطقة .
- أن يتلاءم الموقع مع نوعية الأنشطة الصناعية المُستهدف إقامتها بالمنطقة من حيث كونها صناعات خفيفة أو ثقيلة ، ففي حالة الصناعات الخفيفة يراعى أن يكون الموقع بالقرب من الموانئ الجوية ، أما في حالة الصناعات الثقيلة فيراعى أن يكون الموقع بالقرب من الموانئ البحرية .
- كما يجب الأخذ في الاعتبار مناخ الموقع ومدى ملائمته من حيث حرارة الجو والرطوبة والرياح والأمطار ، ومن الناحية الطبيعية من حيث التربة ومنسوب الماء ، وأن يكون الموقع مستوي طبيعياً وهذا يُقلل من إجراء أعمال الردم والدك والتسوية حتى لا ترتفع تكاليف إعداد المنطقة لاستقبال المشروعات فضلاً عن تأخير الإعداد .(47)
- ألا يتعارض الموقع المُختار للمنطقة الحرة مع أهداف حماية البيئة المُحيطة من التلوث،

بحيث يتم تجنب الأخطار التي قد تنجم عن عادم الإنتاج ، فبعض المشروعات ينتج عن عملياتها الصناعية نفايات خاصة المشروعات البتروكيمياوية تكون تأثيراتها ضارة وسلبية على المناطق والمدن المجاورة لها ، ففي هذه الحالة يجب أن يكون الموقع المُختار في مناطق نائية وبعيدة عن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .(48)

- توفير الخامات الرئيسية اللازمة إذا كانت محلية .
- كما يجب ألا يُشكل إنشاء المنطقة الحرة عبئاً إضافياً على مرافق المدينة المُقامة عليها من ماء وكهرباء وطرق ومن جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، أي بمعنى أن يتم إنشاء محطة كهرباء خاصة أو توسيع شبكات الصرف إلى غير ذلك من المشروعات .

5.مدى انسجام وتناغم أهداف المشروع بالأهداف العامة للبلد المُضيف :

يعتمد نجاح أي منطقة حرة على نجاح البلد المُضيف في وضع أسس اختيار المشروعات التي تحقق أهدافه .

كما يتعين على البلد المُضيف أن يراعي أن للمستثمر أيضاً أهدافاً وطموحات يريد الوصول إليها عن طريق استثمار أمواله في إقليم البلد المُضيف (في المنطقة الحرة) ، والتي ينتظر منها الحصول على الربح الذي توقعه .[49] ويرتبط تحقيق أهداف البلد المُضيف بعدة شروط يجب أن تتوفر في المشروع ، منها ما يتعلق بطبيعة إنشاء المنطقة الحرة كأن ينشأ المشروع برأس مال أجنبي وأن يكون توجه هذا المشروع لتصدير كامل إنتاجه إلى العالم الخارجي ، وأن لا يكون مُنافساً للمشروعات المُقامة داخل البلد المُضيف في الأسواق العالمية . ومنها ما يتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية وهي الأكثر إلحاحاً حيث تختلف بطبيعة الحال من بلد لآخر حسب ظروفه ، كأن تتطلب المشروعات المُقامة بالمنطقة إلى تشغيل عدد كبير من العمال ، وأن تكون ذات قيمة مُضافة عالية وتعتمد على تقنيات حديثة ، إضافة إلى أن لا ينتج عن هذه المشروعات تلوث بالبيئة وأن تكون لها ثوابت وأسس الاستقرار بالنسبة لتوقعات تطورها مُستقبلاً . ويضع البلد المُضيف هذه الشروط الخاصة بنوعية الأنشطة المطلوبة للعمل في المنطقة ، لأن المشروع الخاص لا يهتم غالباً إلا بتحقيق مصالحه وأهدافه وأهمها تعظيم ربحه ، لأن المستثمر يختار المكان الذي يوفر له أكبر قدر من الفرص الاستثمارية المربحة من جانب ، والآمنة من جانب آخر .[50]

أما فيما يتعلق بتقدير الطلب على الاستثمار في المناطق الحرة ، يتبع البلد المُضيف عنصر أو أكثر من العناصر التالية :

1.الاستعانة بالخبراء الدوليين والمحليين :

حسب هذه الطريقة يتم استقصاء آراء عدد من المُختصين والخبراء الدوليين والمحليين في المناطق الحرة مع تزويدهم بكافة البيانات والمعلومات المطلوبة عن المنطقة المُقرر إنشاؤها ومساحتها والخدمات التي ستعمل على توفيرها ، وذلك بهدف معرفة آراءهم حول حجم الاستثمارات المُتوقعة والخدمات التي تتطلبها والنظر فيها ، أو الاستعانة بمنظمات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو[51*].

2.الأخذ بتجارب المناطق الحرة الأخرى :

حيث ينصب اهتمام إدارة المنطقة الحرة على دراسة اتجاهات المُستثمر عند قيامه بالاستثمار في المناطق الحرة الأخرى ، ومعرفة مدى تأثير العوامل المختلفة على سلوكه في الاستثمار وبناءاً عليه يتم تحديد أكثر من منطقة حرة ذات خصائص مُمَاثلة بالمنطقة الحرة المزمع إنشاؤها وبالتالي تتم دراسة أثر تغير تكاليف الخدمات المُقدمة وحملات الدعاية وغيرها من العوامل المُحددة للطلب .

3.مُقابلة المستثمرين ورجال الأعمال :

حيث تقوم إدارة المنطقة الحرة بتدريب الأفراد الذين سيقومون بهذه المهمة وإعداد الاستبيانات والأسئلة الشفوية الخاصة بذلك ، مع ترتيب زيارات ميدانية مُنتظمة لأماكن تمركز رجال الأعمال وإجراء مقابلات مع عينة مُختارة مسبقاً في أماكن تواجدهم ومع المندوبين عنهم لزيارة المنطقة للتعرف عن قرب على المكان المدعوين لإقامة استثماراتهم فيه . ولعل الأهم في ذلك مُقابلة مُستثمرين أكثر الدول المُصدرة للاستثمارات الأجنبية عالمياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وكندا وغيرها ، ويمكن الاستفادة مما توفره المعلومات في عصر الإنترنت من استخدام تقنيات التسويق الإلكتروني لمواكبة التطور في جذب الاستثمارات[52] وبهذا يمكن القول أن عملية التسويق للمناطق الحرة تعتبر من أهم العوامل المُؤثرة في نجاح المناطق الحرة .

كما أن الترويج أيضاً يُعد من أحد الوظائف الأساسية للإدارة المُشرفة على تشغيل ومتابعة المنطقة الحرة ، وتبدأ عملية الترويج للاستثمار داخل المنطقة قبل ومع بداية إنشاءها ، وذلك يعود إلى أهمية تحديد اتجاهات وميول المستثمرين في الأسواق العالمية ، وكذلك لتحديد حجم الاستثمارات المُتوقعة ، بالإضافة إلى تعريف المستثمرين ورجال الأعمال بالمزايا والحوافز والتسهيلات الأخرى التي ستمنحها المنطقة لهم .

فإدارة المنطقة الحرة لا تقتصر فقط على الخطة التسويقية التي تقوم بها في المراحل الأولى قبل إنشاء المنطقة الحرة ، وإنما يحتاج هذا الأمر بعد ذلك إلى استمرار الجهود في الترويج للمنطقة الحرة . وهناك أساليب مُتبعة في ذلك منها إعداد دليل وكتيبات تحتوي على معلومات مهمة مكتوبة بصيغة واضحة وسهلة تُجيب على أية استفسارات يمكن أن يطرحها المستثمر تخص فرص الاستثمار في المنطقة وجوانبها الاقتصادية ، مع تدعيمها بالصور الفوتوغرافية وبعض الخرائط توضح معالم المنطقة ، وإبراز كافة المعلومات الأساسية التي تُلفت نظر المستثمر المُحتمل وتجذبه وإيضاح القوانين واللوائح التنفيذية المتعلقة بالمنطقة .

أهداف الدول المُضيفة من إقامة المناطق الحرة:

عندما تقرر الدول المُضيفة إنشاء منطقة حرة في إقليمها فإنها تتطلع إلى تحقيق أهداف مُتعددة ، فهي تعمل قبل كل شيء على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الاقتصادات المُتقدمة ، وهي بذلك تبحث عن الفرصة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها قصد التصنيع بالرغم من قلة عوامل الإنتاج المُتاحة لهذه الدول .

فالنسبة للدول النامية المُضيفة فإنها ترى في إنشاء المناطق الحرة وسيلة للوصول إلى التنمية عن طريق جلب رؤوس الأموال والمُتعاملين الأجانب القادرين على تأمين الانطلاق الحقيقي لاقتصاداتها النامية .

أما الدول المتقدمة صناعياً فتبحث من خلال ترحيل جزء أو كل إنتاجها بالمناطق الحرة إلى تحقيق التخفيضات المُحققة في تكلفة الوحدة المُنتجة عن طريق توسيع أو إطالة سلسلة الإنتاج ، وهو ما يسمح عندئذ بتخفيض أسعار البيع دون تخفيض نسبة الربح ، وهذا ما يُحقق للمؤسسة موقفاً مُسيطراً في السوق وبالتالي الوصول إلى أفضل وضعية استراتيجية على الأسواق العالمية .وبذلك فإن إنشاء المناطق الحرة كان نتيجة التقاء استراتيجيات مُتبعة من قِبل هذه الدول المُضيفة والمستثمرين على حدٍ سواء .والدول النامية تهدف إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التصنيع ، وذلك عن طريق وضع مجموعة من المعايير المُشجعة الموجهة لاستقطاب انتباه المستثمرين الأجانب لأجل الحصول على مشاركتهم فيما يخص الاستثمار بهذه المناطق ، كالمعايير التحفيزية الضريبية والمالية ونوعية البنية التحتية ... الخ ، وبالمقابل فإن المؤسسات الأجنبية كانت تبحث عن شروط تناسبها في المنطقة المرغوبة كاختيار الموقع وتكاليف الإنتاج .

هذه الأهداف هي أساساً مشروطة بدافع تعظيم الآثار الإيجابية للاستثمار بقصد التقليل من الصعوبات التي تثقل الاقتصاد الوطني لهذه الدول ، وبذلك فإن استراتيجيات التصنيع مثلاً والمُتبناة من قِبل البلد المُضيف كان لزاماً عليها أن تُعدل ، فالاستراتيجية المُعتمدة على الصادرات حلت محل استراتيجية إحلال الواردات وذلك من أجل الاندماج في مُعطيات الاقتصاد العالمي .وبشكل عام فإن سياسة إنشاء المناطق الحرة من قِبل الدول المُضيفة تقوم على تحقيق واحدة أو أكثر من مجموعة من الأهداف التالية :[53]

- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنى الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية .
- زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الأجنبي .
- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل .
- إدخال تقنيات حديثة .
- إيجاد فرص عمل جديدة .
- استغلال المزايا النسبية المُتوفرة .
- تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل إليه .
- تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية – بنوك ومصارف – خدمات النقل والاتصالات)، حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة .وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة في سنة 1985م من القرن الماضي جدولاً تُبين فيه الأهداف الأكثر أهمية للمناطق الحرة وهي :[54]

1. إيجاد مصادر للعملات الأجنبية .

2.إيجاد فرص عمل .

3.جذب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة .

4.اكتساب مهارات جديدة .

5.إيجاد روابط بين صناعات المناطق الحرة والاقتصاد المحلي .

وكما أشرنا سابقاً أن للمناطق الحرة دور في تهيئة الاقتصاد للدخول في الأسواق العالمية ، إما من خلال إصلاحات داخلية في الاقتصاد قبل إنشاء المناطق الحرة ، أو الاعتماد على هذه المناطق كأداة لدخول هذا الاقتصاد في الأسواق العالمية .والجدير بالذكر أن تحديد هذه الأهداف تختلف من بلد لآخر وذلك بالأخذ في الاعتبار الخصائص والطموحات المُرتبطة بكل بلد ، وهذا يعود للسياسة الاقتصادية المُتبعة من قِبل هذه الدول ، فمثلاً :

- جلب عملية التصنيع حالة كوريا الجنوبية وتايوان .
- الحصول على العملة الصعبة[55*] بكثرة حالة الصين .
- الحصول على التكنولوجيا غير المُتاحة حالة الهند .
- الاستجابة لمشاكل التشغيل العاجلة حالة سيريلانكا والفلبين وتونس والمغرب .
- الدخول في وضعية ملائمة ومُفيدة ضمن التبادلات التجارية الدولية حالة هونغ كونغ وسنغافورة .

وبناءاً على ما سبق فإن المناطق الحرة تعتبر إحدى العوامل المُساعدة على توفير المناخ المُناسب لتشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة .

ويمكن حصر أهداف المناطق الحرة في الآتي :

المساهمة في تنمية الصادرات :

ويُعد هذا الهدف أحد أهم الأهداف الرئيسية لقيام المناطق الحرة في مُختلف دول العالم، وتعتبر الصادرات الصناعية بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير مؤشراً نسبياً للنجاح الذي تحققه المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية ، وهذا المؤشر يُفسر من خلال مرحلة التصنيع ومرحلة التنمية التي يمر بها البلد المُضيف ، ومرحلة التنمية والتطور التي تمر بها المنطقة الحرة، إضافة إلى الظروف المُحيطة بالبلد المُضيف والمنطقة الحرة . ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات المناطق الحرة بالنسبة للاقتصاد الوطني يتم حساب النسبة التالية :

الصادرات الصناعية للمنطقة / إجمالي الصادرات الصناعية للبلد المُضيف:

وبإمكان الدول النامية أن تزيد من كميات الاستيراد لديها من خلال تنمية الصادرات ، وبذلك يمكنها تدبير المُعدات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية ، إضافة إلى استفادة هذه الدول من رفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المُنافسة في الاسواق العالمية ، كما ينتج عن تشجيع الصادرات الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية ، كما يعمل تشجيع الصادرات على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية مما يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الإنتاج

الكبير . وبذلك يمكن القول أن زيادة الصادرات غالباً ما تتحقق تحت ضغط قوى المنافسة ، وبذلك تحاول صناعات التصدير استخدام طرق إنتاج أكثر كفاءة ، وتحسين نوعية إنتاجها لتصمد في مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية ، ويؤدي التوسع في التصدير إلى تنشيط الاستهلاك المحلي ، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من طلبهم على السلع الأجنبية ، وبذلك ينشط المنتجون بفعل أثر المحاكاة لتقليد المنتجات الأجنبية ، الأمر الذي يرفع من الكفاءة الاقتصادية في البلد المُضيف .وبالإضافة إلى الآثار المباشرة الناتجة عن رفع الكفاءة الاقتصادية توجد أيضاً آثاراً غير مباشرة للاستثمار في قطاع التصدير ، وتتمثل هذه الآثار في تحقيق وفورات خارجية والاستفادة من نقل التكنولوجيا ، وتظهر خلال نمو قطاع التصدير حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية ، كما تُتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة ، بالإضافة لذلك يمكن لزيادة الصادرات أن تساهم بفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا ، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المُعدات الرأسمالية.وتتفاعل العوامل السابقة بقوة وتحفز على استثمارات إضافية ، وتشجع على التصدير والاستهلاك أيضاً مما يؤدي إلى ارتفاع مُعدل الناتج القومي[*56] ، وكلما زادت حصيلة الصادرات كلما زاد تأثيرها إيجابياً على التنمية الاقتصادية .ويشترط لذلك توفر القدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ذلك لأن إيجاد آثار إيجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد الوطني ودرجة نموه ونوعية سياسة التنمية المُتبعة ، حيث أن هناك عدة مُعوقات تواجه التنمية والتي يجب على البلد المُضيف أن يعمل على إيجاد حلول لها من أهمها نقص المعرفة الفنية والكفاءة الإدارية وفشل السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها ، وعند إزالة هذه المعوقات يمكن للصادرات أن تلعب دوراً إيجابياً في عملية التنمية الاقتصادية ، فهي تؤدي إلى ارتفاع الدخل ، فيرتفع بذلك الادخار والاستثمار.وفيما يلي بعض الإجراءات الخاصة لرفع كفاءة صادرات المناطق الحرة في الدول النامية:[57]

- توفير البنية الأساسية تُعد ضرورة عند إنشاء المناطق الحرة في الدول النامية ، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية أيضاً .
- إدارة المنطقة الحرة لا بد أن تتميز بالكفاءة والمرونة بحيث تنجز الخدمات للمستثمرين في وقت قصير مع القيام بمهام الرقابة بلا عوائق ، وذلك يتطلب وجود تخطيط جيد للمنطقة الحرة وتوفر قدرات إدارية وتفاوضية عالية ، والمرونة مطلوبة هنا بدرجة كبيرة ، لأن نوعية الإنتاج الراقية لا بد وأن تتماشى مع ارتقاء مستوى التعليم والتدريب.

وبصفة عامة لا يمكن وضع شروط مثالية لإنشاء المنطقة الحرة ، لأن ذلك يتوقف على ظروف كل بلد وكل عملية إنتاجية ، ولعله يكون من صالح الدول النامية المُضيفة معرفة أسس اختيار الصناعات المُناسبة للمناطق الحرة ، وتحددها إحدى دراسات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالآتي :[58]

- اختيار عمليات إنتاج كثيفة العمل تلاءم الدول النامية مُنخفضة الدخل ، وتشجيع صناعات التصدير القائمة فعلاً مع رفع قدرتها التنافسية .

- إقامة صناعات تحصل على منتجاتها الأولية والوسيطة من موردين محليين ، وتشجيع الصناعات التي تنفذ برامج تدريب العاملين فيها .
- الاهتمام بصناعات تتمتع بإمكانية توسع أسواقها الخارجية مُستقبلاً .

وهناك خصائص يجب توفرها في الدول التي تقام بها المناطق الحرة ، فعلى سبيل المثال بالنسبة للدول صغيرة الحجم وتفتقر إلى المواد الخام تلجأ إلى إنشاء صناعات كثيفة رأس المال العيني والبشري ، مع استخدام أقل قدر من المواد الخام .

وعند إجراء تفاوض مع الشركات الأجنبية للاستثمار في المناطق الحرة يمكن الاسترشاد بتوصيات قررتها إحدى دراسات الأمم المُتحدة ونذكرها في النقاط التالية :[59]

- توضيح شروط ومدة الإعفاءات الضريبية والحجم الواجب توفره في الاستثمارات الأجنبية .
- توضيح مدى إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج ، ومدى إمكانية مشاركة شركات محلية .
- إمكانية توفير مُديرين محليين ، وتطبيق البرامج التعليمية والتدريبية .
- تقدير تكاليف النقل ، وتوضيح سياسة القروض والائتمان .
- توضيح إمكانية تقويم الأصول ، ومدى إمكانية دعم أسعار المواد الخام والماء والكهرباء ..... الخ ، وإمكانية الاستعانة بسلع وسيطة وخامات أخرى محلية .
- توضيح الاختصاص القضائي عند حدوث نزاع قانوني ، وتوضيح مدة العقد وإمكانية التفاوض لمد أجله .

وإذا نجحت السياسة الاقتصادية في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني فسوف تسود شروط أفضل لأداء الاقتصاد الوطني ككل وفي كافة فروع الإنتاج وليس فقط في المناطق الحرة ، وكلما تلاشت عن المناطق الحرة صفة الجزر المُنعزلة كلما أصبحت المناطق الحرة مناطق توطن صناعي عادية ، لأن نجاح عملية التصنيع ستوفر بنية أساسية جيدة في كل مكان خارج المنطقة الحرة ، وهذا يتطلب تغيرات ذات تأثير كبير داخل وخارج المناطق الحرة .ومن خلال نجاح المناطق الحرة في بلوغ أهدافها يمكن زيادة حصيلة العملات الأجنبية ، ورفع مستوى التشغيل ومستوى الأجور خاصة إذا نظرنا إليها كعامل اقتصادي مُساعد للتنمية الاقتصادية ، وهذا يمكن تلبيته إذا كان كلاً من مناخ الاستثمار والسياسة الاقتصادية مُتوافقان مع الأهداف التي تنشأ من أجلها المناطق الحرة .

توفير العملة الصعبة وتوسيع نطاق التجارة الخارجية :

تُعد المنطقة الحرة مصدراً هاماً للحصول على العملات الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق تصدير خدمات مثل خدمات عنصر العمل ومقابل تأجير الأراضي والمباني والمنشآت والمرافق المختلفة ومقابل خدمات الشحن والتفريغ ومقابل الحراسة والنقل والماء والكهرباء والغاز وغيرها من الخدمات الأخرى التي يمكن أن تؤدى للغير داخل المنطقة الحرة ، أو عن طريق شراء المواد

الأولية والمستلزمات السلعية المختلفة التي تقوم مجموعة من المشروعات الصناعية المحلية بإنتاجها ، إضافة إلى الأجور والمرتبات المدفوعة للأيدي العاملة الوطنية والأجنبية في مشروعات المناطق الحرة والتي يتم إنفاقها داخل البلد المُضيف ، والمقبوضات من الرسوم الضريبية بعد انتهاء فترات الإعفاء الضريبي ، والمقبوضات من زيادة الطلب على الكثير من أنواع التجهيزات والمنتجات السياحية المختلفة.

كما يمكن جذب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركزاً يُعاد منه التصدير إلى دول العالم ، وكذلك استيراد المواد الأولية والقيام بتحويلها أو استخدامها في بعض المراحل الصناعية ، مما يُتيح تنفيذ مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه الموارد .[60] وتعمل الدول المُضيفة على تشجيع وتطوير الروابط ما بين الشركات المُتواجدة بالمناطق الحرة والمقاولين المحليين التجاريين، كذلك تطوير العلاقات الثنائية التي تُجسد الاندماج للصناعات الأجنبية مع النسيج الاقتصادي الوطني ، حيث مؤسسات المنطقة تزود احتياجاتها من السوق المحلي .ويؤثر موقع المنطقة الحرة تأثير كبير في زيادة حصيلة النقد الأجنبي لاقتصاد البلد المُضيف كونه يعتبر من العوامل التي تزيد من إقبال السُياح على البلاد التي تقام بها المناطق الحرة ، وخصوصاً إذا كان موقع المنطقة الحرة في مركز متوسط للمواصلات الدولية يقصده العابرون لتلك المناطق لشراء احتياجاتهم منها، ولعل في الموقع الممتاز للمنطقة الحرة في ميناء هونغ كونغ وشانون بإيرلندا ما يجعلها من أهم المراكز العالمية في التجارة الدولية ، بالإضافة إلى أنهما يعتبران من المراكز العالمية في التجارة الدولية والسياحية الهامة، كما أن ما يتحقق للبلد المُضيف من رصيد مُلائم وكافٍ من العملات الأجنبية الناتجة عن واردات رؤوس الأموال الأجنبية إنما يُشكل تعزيزاً هاماً للموارد الوطنية ، فهذه الاستثمارات المُقامة داخل نطاق المنطقة الحرة توفر العملات الصعبة للبلد المُضيف مرتين، الأولى عند قدومها إلى البلاد ، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية ، مما يفتح أمام البلد المُضيف للاستثمار الأجنبي إمكانيات أكبر للدخول في أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة الصادرات ، ويؤدي ذلك إلى زيادة نصيبها من العملات الصعبة الناتجة عن التصدير مما يحول اقتصاد البلد إلى اقتصاد تصديري ويرفع بذلك القدرة الشرائية للبلد للحصول على ما تحتاجه من الخارج من السلع الرأسمالية والمُعدات الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية .[61] وبذلك يمكن القول أنه كلما ازدادت حصيلة النقد الأجنبي في أي بلد كلما دل ذلك على الدور الإيجابي الذي تلعبه المناطق الحرة في اقتصاد ذلك البلد وما ينجم عنه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع، وهذا ما جعل من الدول تعمل على الاستفادة بشكلٍ أمثل من المناطق الحرة حتى تحقق المكاسب المُتوقعة من التكاليف التي تحملتها بهدف إنشاء وتسيير هذه المناطق ، وإلى جانب البحث للحصول على العملات الصعبة فإن الدول المُضيفة تسعى إلى اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة التي تجلبها المؤسسات الأجنبية .

المنطقة الحرة بمصراتة :

أُنشئت المنطقة الحرة بمصراتة بقرار مجلس الوزراء رقم (495) لسنة 2000م كأول منطقة حرة في ليبيا ، وبدأ العمل الفعلي وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية ورؤوس الأموال الأجنبية على

إنشاء المشروعات الاستثمارية في المنطقة الحرة بمصراتة ، إضافة إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات في إطار دعم وتشجيع الاستثمارات وحمايتها حالها حال كثير من الدول التي تسعى إلى تحسين البيئة التشريعية لا سيما من ناحية إصدار القوانين التي تتعلق بتشجيع الاستثمارات، وتمنح تلك القوانين الشركات العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية والضمانات التي تكفل حقوق المستثمرين والمتمثلة في عدم تأميم المال المستثمر داخل البلد أو مصادرته وأن تسود أحكام هذه القوانين على أحكام أي قانون تم إصداره في سنوات سابقة ، إضافة إلى تحديد الطرق القانونية التي تلجأ إليها أطراف الاستثمار في حالات النزاع .

وأُعيد تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة بقرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2006م[62] على مساحة تبلغ (3500) هكتار شاملة ميناء مصراتة البحري الذي كان يتبع الشركة الاشتراكية للموانئ، فقد تم نقل تبعية هذا الميناء بكافة مرافقه ومراحله إلى المنطقة الحرة بمصراتة بقرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2006م[63] ، مع صومعة الحبوب بالميناء . ويعتبر مشروع إنشاء المنطقة الحرة بمصراتة من أعمال المنفعة العامة وتنزع ملكية العقارات الموجودة ضمن حدود المنطقة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعويض ملاك هذه العقارات تعويضاً عادلاً وفق التشريعات الصادرة بالخصوص .[64]

والمنطقة الحرة بمصراتة لها أهداف تسعى إلى تحقيقها ، من تلك الأهداف :

- تشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة والعمليات التمويلية والتي من شأنها تغيير حالة البضائع أو تهيئتها وفقاً لمقتضيات التبادل التجاري ومتطلبات الأسواق الخارجية والمحلية .

- جذب رؤوس الأموال لإقامة مشروعات استثمارية في بيئة حرة من القيود الجمركية والضريبية وفقاً للضوابط المحددة بالقانون وبما يُحقق المصلحة المشتركة بين المستثمر والاقتصاد الوطني .
- نقل وتوطين التقنية والمعرفة من خلال إقامة الصناعات التحويلية والتقنية المُعتمدة على استغلال الخامات المحلية والإفريقية بما يؤدي إلى خلق قاعدة خدمية وصناعية متطورة وبما يساهم في تطوير التبادل التجاري والخدمي لدعم الاقتصاد الوطني .
- وجود منطقة حرة سيكون أداة جذب واستقطاب للعديد من الشركات الكبرى والعالمية وذات الخبرة والباع الطويل في مختلف الصناعات ، ووجودها في المنطقة الحرة بمصراتة بإقامة صناعات سواء كانت تجميعية أو صناعات متكاملة ستخلق بيئة تدريب وتطوير ونقل للتقنية والمعرفة للعناصر الوطنية التي ستكون عاملة في هذه الشركات .
- فتح أفاق العمل والتدريب أمام العناصر الوطنية ، فالمنطقة الحرة وبوجود العديد من الشركات الاستثمارية بها ستحقق فرص عمل مناسبة للعناصر الوطنية ، وستخلق

بيئة مناسبة لتدريبهم على أحدث التقنيات وأساليب العمل المتطورة .

وإيجاد فرص العمل سيكون بطريقتين مباشرة وغير مباشرة ، العمل بالمنطقة وخارج المنطقة (صاحب الركوبة العامة ، صاحب المحل التجاري ، صاحب الفندق ... الخ) ، فالمستثمرين بالمنطقة الحرة ووفقاً للتشريعات المُنظمة لا يجوز لهم الإقامة داخل المنطقة الحرة ، ومعنى ذلك أن إقامتهم ومعيشتهم ستكون خارج المنطقة الحرة وهو ما يوفر فرص كبيرة لتفعيل الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته ، وإشعاع المنطقة الحرة سيكون إشعاع خارج سياجها ، وهذه حقائق موجودة في العديد من الدول على أن الاستفادة من المنطقة الحرة ستكون لكل الدولة ولكل شرائحها ، فالمستثمر عندما يأتي للمنطقة الحرة لينشأ مشروعه فهو يحتاج إلى سكن وإلى سيارة يتنقل بها وإلى محلات لشراء بضائعه واحتياجاته ، ويحتاج إلى المصايف والفنادق ومدارس لأبنائه .... الخ ، وعند وجوده داخل البلد فهو مُلزم بكافة الضوابط والقوانين المنظمة للحياة ، وحتى داخل المنطقة الحرة فقد حدد القانون خمس محددات لا يجوز التنازل عنها (العقيدة والأمن الوطني وحماية البيئة والصحة والسلامة العامة) هذه محددات رئيسية لا يجوز التهاون فيها ، وعدا ذلك فهي تعتبر منطقة حرة ، أما داخل البلد فسيكون خاضع للقوانين والنظم التي تنظم حياة المجتمع في ليبيا .

بالإضافة إلى فتح آفاق العمل والتدريب فإن المنطقة ستحقق مردود اقتصادي من العوائد المباشرة أو غير المباشرة ، بالإضافة على أنها تشجع تجارة العبور وتساهم في زيادة وتنشيط حركة التبادل التجاري ، وأيضاً ستخلق مجال رحب لتشجيع القطاع الخاص على تأسيس شركات لإقامة مشروعات صناعية وتصدير منتجاتها للأسواق الخارجية .[65]

المنطقة الحرة بمصراتة ودورها في تنشيط حركة التجارة :

كما بدا واضحاً في الأهداف فإن أحد دوافع إقامة المناطق الحرة في الدول النامية الرغبة في الانتقال والتحول من سياسة صناعية متوجهة نحو الداخل إلى استراتيجية قائمة على التصدير ، وزيادة الصادرات حتى تكون لها أثر فاعل لا بد أن توجه خارج البلد المُضيف ، فالهدف الأساسي وراء معاملة المناطق الحرة بجميع أشكالها وصورها معاملة جمركية وضريبية تختلف عن باقي أقاليم الدولة هو إزالة القيود والعوائق التي قد تعترض سبيل المستثمرين ، وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيعها ثم إعادة تصديرها مرة أخرى إلى الخارج ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق قيمة مُضافة عالية وزيادة الصادرات ، ومن ثم المساهمة في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي .

ويوضح الجدول رقم (1 - أ) والجدول رقم (1 - ب) حركة النشاط التجاري بالمنطقة الحرة بمصراتة خلال الفترة من 2006-2020م :

جدول رقم (1 - أ)

حركة النشاط التجاري بالمنطقة الحرة بمصراتة

خلال الفترة من 2006-2013م

ت	البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1	سفن واردة	1,042	1,160	1,253	2,031	1,805	408	1,244	1,451
2	حاويات مشحونة (TEUs)	64,637	62,118	94,857	125,592	125,100	31,563	146,670	219,462
3	حاويات مفرغة (TEUs)	63,432	64,712	99,096	133,723	130,779	30,339	159,634	225,929
4	بضائع مفرغة (طن متري)	1,299,004	1,682,006	2,092,733	3,327,172	3,263,715	477,589	1,293,117	1,550,916.183
5	بضائع مشحونة (طن متري)	604,137	832,463	434,609	244,679	291,077	63,481	68,929	32,789
6	بضائع الصب (طن متري)	478,846	705,275	500,390	702,108.320	1,153,822	0	504,621	1,088,039.447
7	حيوانات	28,088	14,335	66,049	47,049	90,496	35,532	305,873	500,134
8	سيارات	28,442	41,355	13,035	46,356	33,726	26,473	253,224	201,543

المصدر : بيانات مجمعة من المعلومات التي وفرتها إدارة المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الشؤون المالية ، 2020م .

جدول رقم (2 - ب)

حركة النشاط التجاري بالمنطقة الحرة بمصراتة

خلال الفترة من 2014-2020م

ت	البيان		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1	سفن واردة		1,249	933	947	784	848	1,119	989
2	حاويات مشحونة (TEUs)	معبأة	9,644	6,228	8,772	4,810	4,359	6,317	6,756
		فارغة	160,473	142,540	116,750	103,529	126,883	226,019	185,306
3	حاويات مفرغة (TEUs)		172,349	150,379	124,450	105,636	145,209	198,544	189,777
4	بضائع مفرغة (طن متري)		1,443,697.448	1,057,606.690	1,033,001.962	370,432.524	568,797.007	246,515.384	617,352.018
5	بضائع مشحونة (طن متري)		98,622.179	965,469.314	228,854.821	225,869.746	115,472.045	212,555.445	104,581.828
6	بضائع الصب (طن متري)		699,826.192	901,438.877	831,816.696	471,813.410	392,619.910	880,370.408	703,883.965
7	حيوانات		470,152	501,511	481,769	407,561	242,740	698,493	219,178
8	سيارات		113,539	72,072	57,899	86,431	147,298	273,222	139,803

المصدر : بيانات مجمعة من المعلومات التي وفرتها إدارة المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الشؤون المالية ، 2020م .

يتضح من الجدولين أن هنالك زيادة في عدد السفن الواردة إلى ميناء المنطقة الحرة بمصراتة خلال الفترة (2006-2009م) ، وبالتالي زادت كميات البضائع التي تم مناولتها تفريغ وشحن ، وكذلك بضائع الصب (الحبوب) والمواشي والسيارات ، ونلاحظ أيضاً بأن عدد السفن الواردة إلى ميناء المنطقة الحرة بمصراتة خلال سنة 2010م انخفضت مقارنة بسنة 2009م نتيجة الأزمة المالية العالمية ، واستمرت في الانخفاض في سنة 2011م بسبب أحداث 17 فبراير وانخفضت على أثر ذلك كافة الأنشطة داخل ميناء المنطقة وهذا بدوره أنعكس سلباً على قطاع النقل والعمالة وكافة الشركات التي تعمل في النشاط الخدمي بالمنطقة .ومن الملاحظ نجد أن هنالك تحسن في مستوى الصادرات والواردات خلال الفترة (2012-2014م) مما يفسر أن هنالك استقرار في الأوضاع الأمنية نتيجة إجراءات تم اتخاذها من قِبل إدارة المنطقة الحرة بمصراتة وهذا بدوره انعكس إيجاباً على أعمال المناولة المتمثلة في الشحن والتفريغ بتحسن مستوى الواردات والصادرات وهذا يدل على أن المنطقة الحرة بمصراتة ساهمت في تحسين وتنشيط حركة التبادل التجاري[*66].وتولي إدارة المنطقة الحرة بمصراتة عناية خاصة للمشروعات التي تُحقق للبلد رصيد مُلائم وكافٍ من العملات الأجنبية الناتجة عن واردات رؤوس الأموال الأجنبية ، وهذا بدوره يُشكل تعزيزاً هاماً للموارد الوطنية .

ويوضح الجدول رقم (2) تطور الصادرات والواردات الخاصة بالمنطقة الحرة بمصراتة خلال الفترة من 2014-2020م :

جدول رقم (2)

تطور صادرات وواردات المنطقة الحرة بمصراتة خلال السنوات (2014-2020)

السنوات	الصادرات	الواردات	المتداولة	العجز التجاري
2014	115.237	127.078	0.103	11.841-
2015	49.941	38.293	0.08	11.648
2016	24.093	33.924	0.12	9.831-
2017	1.775	1.666	0.03	0.109
2018	23.265	11.412	0.51	11.853
2019	99.327	30.850	0.34	68.477
2020	68.193	12.997	0.03	55.196

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، بيانات المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الاستثمار ، 2020م .

من الجدول يتبين أن هنالك زيادة في الواردات بالمنطقة الحرة بمصراتة خلال السنوات (2014 ، 2016م) وهذا يدل على أن هنالك حركة نشطة في عملية الاستيراد عبر المنطقة الحرة بمصراتة وتحول عدد كبير من الجهات الموردة للتعامل معها لموقعها الاستراتيجي وقربها من الأسواق ، ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع الصادرات خلال السنوات (2015 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020م) وذلك نتيجة للزيادة في حجم الصادرات ، مما يشير إلى أن المشروعات المُقامة بالمنطقة الحرة بمصراتة قد ساهمت في تحسين وضع الميزان التجاري ، وهذا يعتبر أحد أهم أهداف إقامة المناطق الحرة في ليبيا وهو المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تنمية الصادرات والإنتاج من أجل التصدير باعتبار أن مشروعات المناطق الحرة بمثابة نافذة على العالم الخارجي ، إلى جانب كونها تحقق المرونة الكافية في التعامل مع العالم الخارجي بما يتفق واحتياجات السوق العالمية وذلك من أجل تخفيف العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري إن وجد .وتظهر مُساهمة مشروعات المنطقة الحرة بمصراتة في تحسين وضع الميزان التجاري من خلال الفرق بين صادراتها وارداتها .

من هذه البيانات وخلال تلك الفترة المُحددة في الجدول رقم (2) يمكن القول بأن المنطقة الحرة بمصراتة حققت المُستهدف منها ولو لم يكن بالشكل المطلوب والمتوقع في تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات الليبي ، وهو الهدف الأساسي الذي حرصت الدولة على تحقيقه من خلال إنشاء المناطق الحرة ، وقد يرجع ذلك كون بعض المشروعات في مرحلة الإنشاء وما تتطلبه هذه المرحلة من استيراد مُعدات وأدوات رأسمالية لأغراض التكوين الرأسمالي ، كما أن هناك معوقات أخرى لابد من معالجتها لتنمية الصادرات ونذكر منها :

- زيادة حدة المنافسة العالمية من قبل الشركات العملاقة ذات الإمكانيات الضخمة .
- الاهتمام بالأسواق المحلية على حساب التصدير إلى الاسواق العالمية .

- عدم الالتزام بالمقاييس والمعايير العالمية من قبل العديد من المصدرين .
- ولا شك أن استمرار هذا الاتجاه من جانب مشروعات المنطقة الحرة بمصراتة يعني أن أحد أبرز الأهداف التي من أجلها يتبنى الاقتصاد الليبي سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإنشاء المناطق الحرة وهو تنمية الصادرات لم يتحقق بالمستوى المأمول، ويرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من الأنشطة في المنطقة الحرة بمصراتة هي أنشطة تجارية وخدمية (تخزين) وليست أنشطة صناعية تحويلية .

كما تعمل المناطق الحرة كنوافذ للتكنولوجيا وذلك من خلال جذب تكنولوجيا مُتقدمة وباستخدام أساليب إنتاج حديثة ، كما تهدف إلى رفع مستوى الفن الإنتاجي والتكنولوجي الحديث ، وذلك بتشجيع الاستثمارات المُصاحبة للتكنولوجيا المُتطورة إلى جانب الاستثمارات المحلية للاستفادة من هذه المعارف الفنية المُتقدمة .

فإذا ما نظرنا إلى المشروعات المُقامة بالمنطقة الحرة بمصراتة يتبين أن عدد المشروعات المُقامة بالمنطقة الحرة بمصراتة لا يزيد رأس مالها عن مليون دولار ، مما يُشير إلى أن عدداً كبيراً من هذه المشروعات ذات حجم لا يُساعد على إدخال التكنولوجيا المُتقدمة إلى البلاد والتي تستلزم رؤوس أموال كبيرة . وفي الجدول رقم (3) توضيح للمشروعات المتواجدة بالمنطقة الحرة بمصراتة طبقاً لمجالات النشاط المختلفة خلال الفترة من 2014-2020م :

جدول رقم (3)

مشروعات المنطقة الحرة بمصراتة وفقاً للنشاط

السنوات البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صناعي	8	8	8	8	10	12	12
تجاري	17	15	15	15	15	15	17
خدمي	14	14	13	14	16	18	18
الإجمالي	39	37	36	37	41	45	47

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، بيانات المنطقة الحرة بمصراتة ، إدارة الاستثمار ، 2020م .

من خلال هذا الجدول يتضح أن النشاط الغالب للمشاريع هو التجارة ويليها الخدمات ، وهي في ارتفاع مستمر ، وهذا لارتباط المنطقة الحرة بمصراتة بالميناء واستغلاله في تجارة العبور ، كون أن هذه المشاريع تحقق عوائد أسرع من العوائد المُحققة من المشاريع الصناعية .

من هذا التحليل يتضح أن المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة بمصراتة لم تُساهم بالقدر المطلوب تحقيقه في رفع مستوى الفن الإنتاجي ، نظراً لصغر حجم الغالبية العظمى من تلك المشروعات ، وحتى لو أن المشروعات الاستثمارية الأجنبية قامت بإدخال تجديدات أو تحسينات في تكنولوجيا الإنتاج تمثلت في استخدام آلات أحدث من الآلات المعروفة في الصناعات الليبية المُماثلة

، إلا أن ما يُصاحب هذه المشروعات من تكنولوجيا مُتطورة يظل إلى حد كبير قاصراً على هذه المشروعات وخاضعاً لسيطرة وتوجيه أصحابها ، وليس من المُتوقع أن تقوم هذه المشروعات بنشر هذه التكنولوجيا حتى تحتفظ لنفسها بالتفوق في المنافسة بالنسبة للأنشطة والمشروعات المُماثلة سواء الليبية أو الأجنبية الأخرى.

كما أن أغلب المشروعات الاستثمارية الأجنبية لا تسعى لتطوير التكنولوجيا التي تصطحبها معها بهدف المساهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية في البلاد بقدر خدمتها لأهدافها الخاصة والتي تتمثل في الحصول على أكبر عائد ممكن ، فبعض المشروعات الاستثمارية تستخدم أساليب تكنولوجية كثيفة الاستخدام لرأس المال ، في حين أن ما يُلائم الاقتصاد الوطني استخدام أساليب تكنولوجية كثيفة الاستخدام لليد العاملة لإيجاد فرص عمل للأيدي العاملة المحلية للمساهمة في حل مشكلة البطالة في ليبيا . وإذا كانت عملية التطور العلمي والتكنولوجي ذات أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، فإن مسئولية ذلك لا تقع بالدرجة الأولى على عاتق المستثمر سواء كان ليبياً أو أجنبياً ، ذلك أن عملية التطور العلمي والتكنولوجي ، والتي تساهم في رفع مستوى الفن الإنتاجي ، لها أبعادها ومُتطلباتها ، وبالتالي يجب أن يكون للبلد دور كبير ليس فقط في رسم سياسة تكنولوجية تتفق مع ظروف المجتمع الليبي ، ولكن أيضاً في إقامة المؤسسات وإصدار التشريعات الملائمة لإحداث نهضة تكنولوجية تُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .ويُؤكد تقرير للأونكتاد على هذا المعنى ، حيث يذكر أن «المزايا المُحتملة من المشروعات المُتواجدة بالمناطق الحرة تتوقف على الظروف الابتدائية في البلد المُضيف ، وأنه ما لم تكن هناك شركات محلية على مستوى يُؤهلها للتفاعل مع الشركات دولية النشاط ، فلن يكون هناك نقل للمعرفة والتكنولوجيا ، وسوف تتضاءل في هذه الحالة احتمالات حدوث أي تغير إيجابي في المزايا التنافسية الديناميكية للبلد المُضيف»[67] .

الإيرادات المحققة بالمنطقة الحرة بمصراتة :

الجدول التالي يوضح بالأرقام الإيرادات بالمنطقة الحرة بمصراتة المحققة خلال الفترة من 2010 حتى 2020م :

جدول رقم (4)

إجمالي الإيرادات المحققة بالمنطقة الحرة بمصراتة

خلال الفترة من 2010 حتى 2020م

القيمة بالمليون دينار ليبي

السنوات	إيرادات الاستثمار	إيرادات الميناء	الإجمالي
2010	4,230,521.126	89,226,282.267	93,456,803.393
2011	2,356,876.955	20,917,120.525	23,273,997.480
2012	5,179,800.043	109,484,267.859	114,664,067.902
2013	4,579,420.375	139,409,285.380	143,988,705.755

السنوات	إيرادات الاستثمار	إيرادات الميناء	الإجمالي
2014	2,711,477.433	113,115,724.421	115,827,201.854
2015	1,610,508.919	84,324,943.061	85,935,451.980
2016	540,401.399	76,713,351.721	77,253,753.120
2017	1,300,218.280	81,374,502.629	82,674,720.909
2018	1,340,909.503	103,613,951.285	104,954,860.788
2019	1,553,947.925	162,121,809.208	163,675,757.133
2020	1,537,715.386	138,577,208.136	140,114,923.522
الإجمالي	26,941,797.344	1,118,878,446.492	1,145,820,243.836

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة، إدارة المنطقة الحرة بمصراتة ، قسم التوثيق والمعلومات ، 2020م .

ما يمكن أن يستنتجه الباحث من الجدول السابق أن هناك تحسن وتطور في المنطقة الحرة بمصراتة ، حيث بلغ إجمالي إيرادات المنطقة الحرة بمصراتة المحققة سنة 2010م مبلغ 93,456,803.393 مليون دينار ليبي ، في حين بلغ إجمالي الإيرادات سنة 2013م مبلغ 143,988,705.755 مليون دينار، حيث كان كل دولار أمريكي خلال هذه الفترة (2010-2013) يقابله 1.34 دينار ليبي ، مما يعطي دلالة على أن المنطقة الحرة بمصراتة تحسن أداءها وبدأت تحقق أهدافها نسبياً واجتازت المرحلة الصعبة التي عرفتها في بداية نشاطها .ومن الملاحظ انخفاض الإيرادات خلال السنوات 2014 ، 2015 ، 2016م وذلك نتيجة الأحداث وإشكالية الاستقرار السياسي وتفشي الضعف في مجالات الحكم الرشيد وارتفاع نسب ومستويات الإجرام وبروز السوق الموازية وصعوبة الوصول وكلفته المرتفعة ، إلا أن الإيرادات ارتفعت خلال السنوات 2017 ، 2018 ، 2019م وتعزى هذه الزيادة إلى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية[68*] والأمنية خلال هذه الفترة ، وهذا يؤكد على أن وجود بيئة سياسية واقتصادية تتمتع بالاستقرار والثبات يعتبر من أهم العناصر في عملية التنمية الاقتصادية في كافة المجالات سواء فيما يتعلق بتنمية الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان أو فيما يخص تنشيط حركة التجارة وجدب وتوطين الاستثمارات ونجاح المشاريع المقامة بالمنطقة الحرة أو فيما يتعلق بتنمية العائد من النقد الأجنبي وتنمية الصادرات وتنويعها وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل جديدة ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وتنمية المهارات والخبرات الفنية والإدارية والتنمية الإقليمية وزيادة النمو للجهات النائية على أساس ارتباط المنطقة الحرة بالمناطق المحيطة بها .

اختبار الفرضيات:

على ضوء التحليل السابق حاول الباحث اختبار صحة الفرضيات المُحددة في المُقدمة وتمكن من :

التأكد من صحة الفرض الأول والذي يتلخص في أن المنطقة الحرة بمصراتة تواجه منذ نشأتها عدة عقبات أبرزها عدم الاستقرار الاقتصادي واستمرار السياسات الاقتصادية على ما

هـي عليـه حتـى نهايـة سـنة 2010م ، وإلى عـدم الاسـتقرار السـياسي منـذ سـنة 2011م حتـى 2020م ، فبالتأمـل والتمعـن في مسـتجدات وتطـورات مراحـل المنطقـة الحـرة بمصراتـة خـلال فـترة البحـث يتأكـد أن هـذه المنطقـة لم يكـن متوفـر لديهـا مقومـات الاسـتقرار الاقتصـادي والسـياسي منـذ نشـأتها حتـى وقتنـا الحـاضر .

كـما ثبـت صحـة الفـرض الثـاني المُتعلـق بـأن نجـاح المنطقـة الحـرة بمصراتـة في إنشـاء نشـاط تجـاري متقـدم يرتبـط بمـدى توفـر البنيـة الأساسـية الجيـدة والتخطيـط الجيـد ، ولا يرتبـط أداءهـا بخصائصهـا الذاتيـة فقـط وإنمـا بخصائـص المُحيـط الـذي تنشـأ فيـه أيضـاً ، حيـث أوضـح البحـث أن نجـاح أي منطقـة حـرة في العـالم يرتبـط بتوفـير مجموعـة مـن العوامـل المرتبطـة بتهيئـة المنـاخ الاسـتثماري المُلائـم لجـذب المُسـتثمرين الأجانـب والوطنيـين ، مـع العلـم بـأن هـذه المُقومـات لا تتحقـق مـرة واحـدة ولكـن إذا توفـرت الإرادة السياسـية يمكـن تحقيقهـا بخطـى سريعـة .

الخاتمة:

مـن خـلال دراسـة وتحليـل مـادة البحـث مـن معلومـات فرتهـا المراجـع مـن كتـب ودراسـات ومقـالات وبيانـات وإحصـاءات وتقاريـر وغيرهـا إضافـة للزيـارات الميدانيـة والوقـوف عـلى عـين المـكان ولقـاء المسـؤولين بـوزارة الاقتصـاد والتجـارة الليبيـة وإدارة المنطقـة الحـرة بمصراتـة للاسـتدلال بآرائهـم ، توصـل البحـث إلى النتائـج والتوصيـات التاليـة :

النتـائج :

1. تلعـب المناطـق الحـرة دوراً هامـاً في حـل بعـض المُشـكلات الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي تواجـه العديـد مـن دول العـالم ، حيـث تُعـد أحـد الأدوات الرئيسـية التـي تأخـذ بهـا الدولـة لزيـادة كفـاءة اسـتخدام المـوارد المُتاحـة واسـتيعاب الأيـدي العاملـة المعرضـة لخطـر البطالـة بإيجـاد فـرص عمـل جديـدة لهـا وبالتـالي تخفيـف حـدة الفقـر ، بالإضافـة إلى زيـادة العائـد مـن النقـد الأجنبـي وزيـادة الصـادرات وتنميـة المناطـق النائيـة ، ونقـل التكنولوجيـا .
2. بالنظـر إلى الفـترة المُمتـدة مـن تاريـخ إنشـاء المنطقـة الحـرة بمصراتـة إلى سـنة 2010م يُلاحـظ أن المنطقـة الحـرة بمصراتـة لم تحقـق أهدافهـا الاقتصاديـة المُنتظـرة ولازال النشـاط التجـاري فيهـا أكـثر مـن أي نشـاط أخـر كنشـاط الصناعـات التصديريـة ، الأمـر الـذي يُعـزى إلى مجموعـة مـن العوامـل أدت مـع تضافرهـا إلى تأخـير ظهـور كثـير مـن المنافـع والمكاسـب الاقتصاديـة المهمـة للمنطقـة الحـرة بمصراتـة ، ولعـل مـن أبـرز تلـك العوامـل :

– نقـص الاسـتقلالية الفعليـة للمنطقـة الحـرة بمصراتـة بسـبب عـدم ثبـات القوانـين والقـرارات المتعلقـة بهـا وإصدارهـا في فـترات قصـيرة ومتعاقبـة بصـورة أفقـدت ثقـة المسـتثمرين فيهـا، بالإضافـة إلى تداخـل الاختصاصـات بـين الجهـات ذات العلاقـة بالمنطقـة الحـرة بمصراتـة، وتجـدر الإشـارة إلى أن القـرار رقـم (611) لسـنة 2013م حـل العديـد مـن المشـاكل والصعوبـات التـي واجهـت المنطقـة الحـرة بمصراتـة في هـذا الجانـب وتحسـنت صورتهـا كثـيراً عـما كانـت عليـه وتـم بـه تفـادي الأخطـاء السـابقة الناتجـة عـن عـدم وضـوح الرؤيـة المُسـتقبلية لهـذه المنطقـة .

- عـدم توفـر الإرادة السياسـية اللازمـة لم تتمكـن المنطقـة الحـرة بمصراتـة مـن الاسـتفادة مـن توصيـات الخـبراء والمنظـمات الدوليـة التـي تقـوم باسـتمرار بتقييـم المناطـق الحـرة بعـد إنشـائها .
- البـطء الشـديد في تنفيـذ المشروعـات الخاصـة بالإنشـاءات والمرافـق مـن جانـب شركات المقـاولات التـي سـبق وأن أسـندت إليهـا عمليـات تنفيـذ تلـك المشروعـات خـلال العقـد الأول مـن عمـر هـذه المنطقـة .

3. لم تنجـح المنطقـة الحـرة بمصراتـة بالشـكل المطلـوب في تحقيـق هـدف جـذب الاسـتثمارات وهـو أحـد الأهـداف الرئيسـية التـي أنشـأت المنطقـة مـن أجـل تحقيقـه ، ويرجـع ذلـك لعـدة أسـباب تتعلـق أغلبهـا بالجوانـب التشريعيـة والقانونيـة ، إلا أنهـا نجحـت في تنشـيط حركـة التجـارة بالنظـر إلى حركـة الصـادرات والـواردات والإيـرادات المتحصـل عليهـا .
4. حققـت المنطقـة الحـرة بمصراتـة إيـرادات مُعتـبرة مـن الميناء وعوائـد الاسـتثمار مـما سـاعد عـلى تغطيـة تكاليـف إنشـاءها الأمـر الـذي سيسـاهم في تشـجيع النمـو والتطـور بهـا مسـتقبلاً .
5. تعـاني ليبيـا في السـنوات الأخـيرة مـن ظاهـرة رحيـل المشـاريع الأجنبيـة إلى مناطـق أخـرى وهـذا يرجـع إلى عـدم الاسـتقرار السـياسي الـذي يؤثـر سـلباً عـلى قـرار الاسـتثمار بالدولـة بشـكل عـام .
6. عـدم وجـود قاعـدة بيانـات متكاملـة للمنطقـة الحـرة بمصراتـة مـما شـكل ذلـك صعوبـة بالغـة في الحصـول عـلى المعلومـات التـي تغطـي كامـل فـترة البحـث .

ويمكـن القـول بـأن المنطقـة الحـرة بمصراتـة واحـدة مـن المناطـق الحـرة في العـالم التـي تتميـز بموقعهـا الاسـتراتيجي مـع وجـود بعـض الميـزات التـي لا تتوفـر في مناطـق أخـرى ، كان مسـارها بطـيء ومُتأثـر بالمشـاكل التـي يُعـاني منهـا الاقتصـاد الوطنـي وحالـة عـدم الاسـتقرار السـياسي والاقتصـادي ، واحتلـت مشـاريع التجـارة والتخزيـن الصـدارة في إجـمالي مشـاريعها وذلـك لارتفـاع العائـد على الاسـتثمار فيهـا ولانخفـاض نسـبة المخاطـرة فيهـا ، كـما أن المُخطـط الليبـي في بدايـة إنشـاء هـذه المنطقـة لم يعمـل عـلى توفـير العوامـل التـي تـؤدي إلى نجـاح المناطـق الحـرة ولعـل مـن أبرزهـا عـدم توفـير المـوارد الماليـة اللازمـة لاسـتكمال البنيـة الأساسـية لهـذه المنطقـة ، وازدادت أهميـة ودور المنطقـة الحـرة بمصراتـة في السـنتين الأخيرتـين مـما جعلهـا تحتـل صـدارة المناطـق الحـرة في ليبيـا .

التوصيات :

1. دراسـة التجـارب الدوليـة الناجحـة للمناطـق الحـرة وأخـذ الـدروس المُسـتفادة مـن تجـارب تلـك الـدول والاسترشـاد بهـا في توجيـه مسـار المنطقـة الحـرة بمصراتـة ، ومـن التجـارب الدوليـة الناجحـة للمناطـق الحـرة كتلـك التـي تـم إقامتهـا في دول جنـوب شرق آسـيا مثـل (سـنغافورة ــ كوريـا الجنوبيـة ــ هونـج كونـغ سـابقاً ...) .
2. ضرورة تشـجيع النشـاط الصناعـي الموجـه للتصديـر بالمنطقـة الحـرة بمصراتـة وعمـل مجموعـة مـن الدراسـات الاسـتراتيجية التـي مـن شـأنها التركيـز عـلى المـوارد الاقتصاديـة وإمكانيـة اسـتغلال هـذه المـوارد في التصنيـع مـن أجـل التصديـر .

3. تُحـدد رؤيــة واضحــة حــول نوعيــة الأنشــطة المرغــوب إقامتهــا داخــل المنطقــة الحــرة بمصراتـة في إطـار الخطـة العامـة للدولـة ، مـع ضرورة إعطـاء إدارة المنطقـة الحـرة بمصراتـة كامـل الصلاحيـات والمرونـة الكافيـة للتغلـب عـلى الصعوبـات التـي تواجـه المُسـتثمر خـلال مراحـل التنفيـذ للعمـل دون تضييـع الوقـت وتشـتيت الجهـد وهـذا مـا ينعكـس إيجابـاً في مُجملـه عـلى الاقتصـاد الوطنـي .

4. العمـل عـلى اسـتقرار النظـام التشريعـي الخـاص بتنظيـم الاسـتثمار والمناطـق الحـرة ، ذلـك لأن كـثرة التعديـلات في التشريعـات تجعـل إلمـام المُسـتثمر الأجنبـي بهـا أمـر عسـيرٌ جـداً ، فـإذا كان هـذا النظـام لا يتسـم بالاسـتقرار وتدخـل عليـه تعديـلات كثـيرة بـين الحـين والأخـر ، فـإن ذلـك يجعـل المُسـتثمر يفقـد الثقـة في هـذا النظـام ، ومـن ثـم يُفضـل الابتعـاد بأموالـه لاسـتثمارها في دولـة أخـرى يتسـم نظامهـا التشريعـي بالاسـتقرار .

الهوامش:

(1) ميلود سعد المرغني ، **دراسة ميدانية عن تنظيم وإدارة المناطق الحرة بليبيا** ، (المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الدول العربية ، 1977م) ، ص 10 .

(2) محمد قاسم خصاونة ، الاستثمار في المناطق الحرة ، (الأردن : دار الفكر ، 2010م) ، ص 20 .

(3) المؤسسة العامة للمناطق الحرة بالجمهورية العربية السورية ، **دراسة ميدانية عن تنظيم وإدارة المناطق الحرة في القطر العربي السوري** ، (المنظمة العربية للعلوم الإدارية : جامعة الدول العربية ، 1977م) ، ص 6 .

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 320-94 بتاريخ 1994/10/17م خاص بالمناطق الحرة(الجريدة الرسمية) ، العدد 67 ، 1994م ، ص 13-14 .

(5) المناطق الحرة بجمهورية مصر العربية ، تقرير عن وضع بور سعيد الراهن مُقدم للمجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية ، قسم السياسات المالية ، سنة 1978م ، ص 1 .

(6) فريد عبد الرحمن ، **المناطق الحرة** (القاهرة : الشركة المصرية للطباعة ، 1976م) ، ص 17 .

(7) هاني فهمي ، **دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية** ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، 1992م ، ص 25 .

(8) **المنظمة العالمية لمناطق التصدير الحرة** World Economic Processing Zones Association www.Wepza.org

(9) www.albankaldawli.org/mna/arabicWeb.nsf/DosByUnid/Opendocument

(10) موقع منظمة العمل الدولية . www.ILO.org

(11) www.un.org/arabic/publications/ourlives/**unido**.htm

(12) www.un.org/arabic/publications/ourlives/**unctad**.htm

(13) الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية ، 1973م ، ص 149 .

(14) اللجنة الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة ، المناطق الحرة في أوروبا ، بروكسل ، 1991م ، ص 32 www.un.org/arabic/esa/progareas/stats.html

(15) خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، دراسة متكاملة عن تنظيم وإدارة المناطق الحرة بالدول العربية ، ندوة حول تنظيم وإدارة المناطق الحرة ببور سعيد ، سنة 1977م ، ص 7-8 .

(16) معهد التخطيط القومي ، **دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

(17) علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، ط1 (عمّان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص 410 .

(18) محمد عويدات وآخرون ، **الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق** (عمان : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 1989م) ، ص 148-157 .

(19) شانون المنطقة الحرة إيرلندا www.shannonireland.com

(20) (*) منطقة الكرايب تضم كل من جمهورية الدومينيكان وجامايكا وكوستاريكا وهايتي وهي المناطق الحرة الأكثر فاعلية بالمنطقة .

(21) شانون المنطقة الحرة إيرلندا www.**shannonireland**.com ، مرجع سبق ذكره .

(22) نزيه عبد المقصود مبروك ، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 443 .

(23) (*) المركز المالي يُعرف على أنه موقع تنشط فيه عدد من المصارف التي بحوزتها رؤوس أموال يملكها أشخاص ذوي صفة طبيعية واعتبارية غير مُقيمة .

(24) نزيه عبد المقصود مبروك ، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 92 .

(25) تهاني فهمي ، **دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 58-61 .

(26) رمضان صديق محمد ، **الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار** ، دراسة مقارنة بين القانون رقم 8 لسنة 1998م والقانون رقم 230 لسنة 1989م بمصر (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998م) ، ص 54 .

(27) أمين السيد أحمد لطفي ، **تحليل وتقييم الحوافز والإعفاءات الضريبية مع مدخل مقترح لقياس عوائدها وتكاليفها** (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1997م) ص 1.

(28) عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** (الإسكندرية : مكتبة الإشعاع ، 2001م) ص 526 .

(29) نعيم نصير ، **إدارة وتقييم المشروعات** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2003م ، ص 13&304 .

(30) رشاد أحمد عبد اللطيف ، **أساليب التخطيط للتنمية** (القاهرة : دار القاهرة للنشر ، 2002م)، ص 187 .

(31) مصطفى عز العرب ، **الاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

تم الاعتماد على :

- السيد عبد المولى ، **المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .
- حبيب الرحمن جدي ، **دور السياسة الضريبية في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية في الدول الآخذة في النمو** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1982م ، ص 29 .

(32) إبراهيم شحاتة ، القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

(33) (*) حسب إحدى الدراسات الميدانية الشهيرة قام بها الخبير بازي للتعرف على أهم العوامل التي تحكم تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي شملت مئات من رجال الأعمال الدوليين توصل فيها إلى أن الاستقرار السياسي للبلد المُضيف يعتبر أهم العوامل في تحديد موقع الاستثمارات الأجنبية ، وقد أتفق معه في هذه النتيجة الخبير الدولي أهاروني بعد مقابلته لمديري ثمانية

وثلاثون شركة دولية حول نفس الموضوع ، وتوصلت غيرها من الدراسات إلى أن الاستقرار السياسي والاقتصادي بالدول المُضيفة يُعد العامل الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار فيها ، وهو أهم العوامل التي يُركز عليها المستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار في منطقة دون أخرى أي توفر الأمن والطمأنينة بعيداً عن النزاعات والصراعات من الناحية السياسية والتدخل والاستيلاء والمصادرة من الناحية الاقتصادية .

(34) رمضان صديق ، **الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار** ، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

(35) رضا العدل وآخرون ، **التخطيط الاقتصادي النظرية والأساليب** (القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون ، 1986م) ، ص 76-78 .

(36) (*) التنافسية قد لا تزداد حتى عندما تزيد الإنتاجية إذا سُدت منافذ دخول الأسواق الخارجية بإجراءات تعريفية أو غير تعريفية ، حيث إن الإنتاجية خاصية داخلية تتعلق بالقدرة الذاتية للمنشأة ، بينما التنافسية خاصية خارجية تتعلق بالمركز النسبي للمنشأة إزاء منافسيها في الأسواق الدولية ، وقد يعتبر البلد تنافسياً إذا كان يُحسن استخدام ما تحت تصرفه من الموارد الطبيعية والبشرية ، وذلك بغض النظر عن كيف يقارن أداؤه الكلي بأداء غيره من الدول ، فقضية التنافسية هنا تتمثل في الإجابة عن السؤالين التاليين : هل أحسن البلد استخدام موارده ؟ وهل ثمة مجال للوصول إلى مستوى أفضل لاستخدام هذه الموارد ؟ ، فليس كل ما يفعله الآخرون قابل للنقل أو الاستنساخ حتى إذا كان قد حقق لهم إنجازات مُبهرة ، وما يمكن أن ينجح في الظروف المحلية محكوم في أول الأمر وآخره بما هو متاح من إمكانات وقدرات محلية .

(37) محمد رضا سليمان ، **دور الإعفاءات والمزايا الضريبية الواردة بقوانين الاستثمار لجذب الفوائض المالية العربية** ، مصر المعاصر ، العدد 384 ، إبريل 1981م ، ص 103 .

(38) حامد عبد المجيد ، **السياسات المالية** (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2000م) ، ص 232-233 .

تم الاعتماد على :

-مازن عبد السلام أدهم ، **العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية** (طرابلس : الدار الأكاديمية للطباعة والنشر ، 2007م) ، ص 52 .

(39) رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978م) ، ص 395 .

(40) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، **التنمية الاقتصادية : مفهومها - نظرياتها - سياساتها** (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 180 .

(41) (*) تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان

مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية ، وهناك من يعرفها بأنها تغيير شيء مع تحسينه أو مضاعفته بفعل حدث أو إجراء إداري يوفر للإنسان كل متطلبات الحياة المادية والمعنوية .

(42) خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، **دراسة عن المناطق الحرة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

(43) عطية عبد الحليم صقر ، **الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر** ، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

(44) تهاني فهمي ، **دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

(45) (*) هنا يجب تعدد طرق المواصلات المؤدية إلى موقع المنطقة الحرة البرية منها أو البحرية أو الجوية سواء من داخل البلد إلى المنطقة أو من الخارج إلى المنطقة كأن تقع بالقرب من ميناء جوي أو بحري دولي وبالقرب من شبكة المواصلات الداخلية .

(46) (*) حيث يعتبر توفير إمكانيات الإسكان والإقامة للعاملين الأجانب وأصحاب المشروعات بالبلد المُضيف ووجود عدد من الفنادق ذات المستوى العالمي من أهم عوامل نجاح استقرار المستثمرين ورجال الأعمال ، وتعتبر إيرلندا من أنجح الأمثلة في هذا الشأن حيث قامت بإنشاء مدينة سكنية كاملة ، بها مساكن مُجهزة وتناسب كافة مستويات الدخول وتلائم مستويات المعيشة اللازمة للمستثمرين الأجانب .

(47) خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، دراسة عن المناطق الحرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 26-30 .

(48) المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، **المناطق الحرة وآثرها على التجارة الخارجية دراسة مقارنة**، جامعة الدول العربية ، مركز الأبحاث الإدارية ، 1972م ، ص 13 .

(49) أحمد شرف الدين ، **دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه** ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الأربعون ، 1984م ، ص 222 .

(50) أحمد شرف الدين ، **دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه** ، مرجع سبق ذكره ، ص 238 .

(51) (*) كان لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) دور كبير جداً في انتشار وتنمية المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية للتصدير ، فقد قامت منذ بداية العقد السابع من القرن الماضي بتوجيه العديد من الدول النامية لتبني وانتهاج استراتيجية التصنيع بهدف تنمية صادراتها الصناعية ، وقدمت هذه المنظمة مساعدة لتلك الدول فيما يخص عمل دراسات الجدوى اللازمة لإقامة تلك المناطق على أراضيها ، وبالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بالترويج لهذه المناطق في الخارج ووضعت برامج إرشادية للدول النامية تتناول الجوانب التنظيمية والقانونية والفنية للمناطق الحرة الصناعية للتصدير ، وللعلم أن هذه المنظمة قامت بتأسيس رابطة مناطق التصدير الصناعية بالعالم ، وتعمل تحت إشراف المنظمة بتقديم الإرشادات الفنية والإدارية للمناطق الحرة الصناعية للتصدير بالدول الأعضاء فيها .

(52) موقع البيان الإلكتروني : www.albayan.co.ae/albayan

(35) مقال بعنوان : الاستفادة من التسويق الإلكتروني لفرص الاستثمار ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2000/05/12م .

(54) سمير شرف وآخرون ، **دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة** ، مجلة جامعة تشرين

للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27) ، العدد (4) ، دمشق ، 2005م ، ص 185 .

(55) Peter Warr , Export processing Zones , The economic of enclave manufacturing reseach observer , World Bank ,1989 , P26 .

(56) (*) العملة الصعبة هي عملة أجنبية يكون الطلب عليها قوياً في حين يكون عرضها قليل ، ويرتبط وضع العملة الصعبة عادة بدولة ذات اقتصاد قوي وفائض كبير في ميزان مدفوعاتها ، ويكون الطلب على عملتها عالياً لتمويل شراء صادراتها في حين يكون عرض هذه العملة محدوداً نسبياً .

(57) (*) الناتج القومي عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات نهائية الصنع في بلداً ما يجري إنتاجها من قِبل جميع الوحدات الاقتصادية وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية والإنتاجية .

(58) صلاح زين الدين ، **اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة** (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2000م) ، ص 201 .

(59) المجلس الاقتصادي والاجتماعي سياسات التصدير في الدول النامية :

(60) www.un.org/arabic/ecosoc.UNCTAD Export Policies in Developing Countries . P 2

(61) دراسة أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية :

(62) www.un.org/arabic/ga/subsidiary.shtml /United Nations The Impact of Multinational . P38

(63) صلاح زين الدين ، **اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 227 .

(64) إبراهيم محمد يوسف ، **دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية** ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 1984م ، ص 424 .

(65) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ملحق قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة التابعة لوزارة الاقتصاد الليبية .

(66) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ملحق قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2006م ، بشأن نقل تبعية ميناء مصراتة البحري بكافة مرافقه ومراحله .

(67) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ملحق قرار مجلس الوزراء رقم (366) لسنة 2007م ، بشأن اعتبار مشروع من أعمال المنفعة العامة .

(68) مُقابلات أجراها الباحث خلال شهر مايو 2020م مع مسؤولين بإدارة المنطقة الحرة بمصراتة .

(69) (*) التبادل التجاري لمشروعات المناطق الحرة هو انتقال السلع والخدمات بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي .

(70) www.un.org/arabic/publications/ourlives/**unctad**.htm.

(71) (*) يمكن التعرف على مدى توفر الاستقرار السياسي لأية دولة وذلك بالنظر لعدد مرات التغيير الوزاري فيها خلال فترة زمنية محددة ، كما يمكن الاستدلال على مدى توفر الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تغيير القيادة السياسية للقوانين الاقتصادية خلال فترة محددة .

المصادر والمراجع:

(1) محمد قاسم خصاونة ، الاستثمار في المناطق الحرة ، الأردن ، دار الفكر ، 2010م .

(2) ميلود سعد المرغني ، دراسة ميدانية عن تنظيم وإدارة المناطق الحرة بدولة ليبيا ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الدول العربية ، 1977م .

(3) المؤسسة العامة للمناطق الحرة بالجمهورية العربية السورية ، دراسة ميدانية عن تنظيم وإدارة المناطق الحرة في القطر العربي السوري ، (المنظمة العربية للعلوم الإدارية : جامعة الدول العربية ، 1977م) .

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 320-94 بتاريخ 1994/10/17م خاص بالمناطق الحرة (الجريدة الرسمية) ، العدد 67 ، 1994م .

(5) المناطق الحرة بجمهورية مصر العربية ، تقرير عن وضع بور سعيد الراهن مُقدم للمجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية ، قسم السياسات المالية ، سنة 1978م .

(6) فريد عبد الرحمن ، المناطق الحرة (القاهرة : الشركة المصرية للطباعة ، 1976م) .

(7) تهاني فهمي ، دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، 1992م .

(8) World Economic Processing Zones Associationالمنظمة العالمية لمناطق التصدير الحرة www.Wepza.org

(9) www.albankaldawli.org/mna/arabicWeb.nsf/DosByUnid/Opendocument

(10) موقع منظمة العمل الدولية . www.ILO.org

(11) www.un.org/arabic/publications/ourlives/unctad.htm

(12) الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية ، 1973م .

(13) اللجنة الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة ، المناطق الحرة في أوروبا ، بروكسل ، 1991م .

(14) www.un.org/arabic/esa/progareas/stats.html

(15) خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، دراسة متكاملة عن تنظيم وإدارة المناطق الحرة بالدول العربية ، ندوة حول تنظيم وإدارة المناطق الحرة ببور سعيد ، سنة 1977م .

(16) معهد التخطيط القومي ، دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات .

(17) علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، ط1 (عمّان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007م) .

(18) محمد عويدات وآخرون ، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق (عمان : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 1989م) .

(19) شانون المنطقة الحرة إيرلندا www.shannonireland.com

(20) نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية .

(21) تهاني فهمي ، دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية .

(22) رمضان صديق محمد ، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار ، دراسة مقارنة بين القانون رقم 8 لسنة 1998م والقانون رقم 230 لسنة 1989م بمصر (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998م) .

(23) أمين السيد أحمد لطفي ، تحليل وتقييم الحوافز والإعفاءات الضريبية مع مدخل مقترح لقياس عوائدها وتكاليفها (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1997م) .

(24) عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي (الإسكندرية : مكتبة الإشعاع ، 2001م) .

(25) نعيم نصير ، إدارة وتقييم المشروعات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2003م .

(26) رشاد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط للتنمية (القاهرة : دار القاهرة للنشر ، 2002م) .

(27) مصطفى عز العرب ، الاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي .

(28) السيد عبد المولى ، المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية .

(29) حبيب الرحمن جدي ، دور السياسة الضريبية في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية في الدول الآخذة في النمو ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1982م .

(30) إبراهيم شحاتة ، القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية .

(31) رمضان صديق ، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار .

(32) رضا العدل وآخرون ، التخطيط الاقتصادي النظرية والأساليب (القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون ، 1986م) .

(33) محمد رضا سليمان ، دور الإعفاءات والمزايا الضريبية الواردة بقوانين الاستثمار لجذب الفوائض المالية العربية ، مصر المعاصر ، العدد 384 ، إبريل 1981م .

(34) حامد عبد المجيد ، السياسات المالية (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2000م) .

(35) مازن عبد السلام أدهم ، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية (طرابلس : الدار الأكاديمية للطباعة والنشر ، 2007م) .

(36) رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978م) .

(37) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية : مفهومها – نظرياتها – سياساتها (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) .

(38) خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، دراسة عن المناطق الحرة .

(39) عطية عبد الحليم صقر ، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر .

(40) تهاني فهمي ، دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية .

(41) خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، دراسة عن المناطق الحرة .

(42) المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، المناطق الحرة وآثرها على التجارة الخارجية دراسة مقارنة، جامعة الدول العربية ، مركز الأبحاث الإدارية ، 1972م .

(43) أحمد شرف الدين ، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الأربعون ، 1984م .

(44) موقع البيان الإلكتروني : www.albayan.co.ae/albayan

(45) مقال بعنوان : الاستفادة من التسويق الإلكتروني لفرص الاستثمار ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2000/05/12م .

(46) سمير شرف وآخرون ، دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27) ، العدد (4)، دمشق ، 2005م .

(47) Peter Warr , Export processing Zones , The economic of enclave manufacturing re-seach observer , World Bank ,1989 .

(48) صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2000م).

(49) المجلس الاقتصادي والاجتماعي سياسات التصدير في الدول النامية :

(50) www.un.org/arabic/ecosoc.UNCTAD Export Policies in Developing Countries .

(51) دراسة أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية :

(52) www.un.org/arabic/ga/subsidiary.shtml /United Nations The Impact of Multinational .

(35) www.un.org/arabic/publications/ourlives/unctad.htm.

(54) إبراهيم محمد يوسف ، دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 1984م .

(55) قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2006م ، بشأن إعادة تنظيم المنطقة الحرة بمصراتة التابعة لوزارة الاقتصاد الليبية .

(56) قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2006م ، بشأن نقل تبعية ميناء مصراتة البحري بكافة مرافقه ومراحله .

(57) قرار مجلس الوزراء رقم (366) لسنة 2007م ، بشأن اعتبار مشروع من أعمال المنفعة العامة .

(58) مُقابلات أجراها الباحث خلال شهر مايو 2020م مع مسؤولين بإدارة المنطقة الحرة بمصراتة .